

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
العنوان:

تقييم أساليب تمويل عجز الموازنة في الجزائر

بعد انهيار أسعار المحروقات

(2000-2016)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبان:

*مكروودي سالم

❖ بوللوطة عبد الحكيم

❖ بلغياط كريمة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بودغدغ مسعود
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: مكروودي سالم
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بومحروق خير الدين

السنة الجامعية: 2017-2018م

كلمة شكر و عرفان

جرت العادة أن يكون كل وراء إعداد وبحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى:

الأستاذ المشرف

"مكرودي سالم"

على قبوله تأطير هذا العمل

وإلى الأستاذ

"يونس مراد"

على دعمه وتوجيهاته

والشكر موصول للجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا الموضوع

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة وإلى كل زملاء وزميلات الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفهوم الموازنة العامة
8	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة
8	الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة
11	الفرع الثاني: أهمية الموازنة
13	الفرع الثالث: أنواع الموازنات العامة
16	المطلب الثاني: مبادئ ومراحل الميزانية العامة
16	الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة
17	الفرع الثاني: مراحل الميزانية العامة
19	المطلب الثالث: بنود الموازنة العامة
19	الفرع الأول: النفقات العامة
20	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
22	المبحث الثاني: العجز في الموازنة العامة
23	المطلب الأول: مفهوم العجز في الموازنة العامة وأنواعه
23	الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة
23	الفرع الثاني: أنواع العجز الموازني
25	المطلب الثاني: أسباب العجز في الموازنة العامة
25	الفرع الأول: زيادة النفقات
26	الفرع الثاني: قلة الإيرادات
26	الفرع الثالث: سوء التسيير والإدارة المالية والإنفاق المظهري
26	المطلب الثالث: مخاطر عجز الموازنة العامة وعلاجه

26	الفرع الأول: مخاطر عجز الموازنة العامة
27	الفرع الثاني: طرق علاج الموازنة العامة
29	المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة
29	المطلب الأول: أساليب التمويل المحلي
29	الفرع الأول: الاقتراض من البنك المركزي
30	الفرع الثاني: الاقتراض من البنوك التجارية
31	الفرع الثالث: الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك
32	الفرع الرابع: الضرائب
32	المطلب الثاني: أساليب التمويل الخارجي
32	الفرع الأول: المعونات الأجنبية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
34	الفرع الثاني: القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري
39	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه: (1962-1989)
39	الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الموجه
39	الفرع الثاني: مميزات الاقتصاد الموجه
41	الفرع الثالث: المخططات التنموية
49	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق (1989 إلى 2017)
49	الفرع الأول: مفهوم اقتصاد السوق
50	الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق
51	الفرع الثالث: مراحل الأزمة الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق (1989-2010)
54	المبحث الثاني: قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري
54	المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات
54	الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971)
57	الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات (1971-2012)
58	المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
58	الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

60	الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي
62	الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة
64	المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة
64	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط
64	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة
66	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على صندوق ضبط الموارد
67	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري
68	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط
68	الفرع الأول: تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية
68	الفرع الثاني: تهديد السلم الاجتماعي
69	الفرع الثالث: تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة
70	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة في ظل تقلبات أسعار النفط
70	الفرع الأول: الإجراءات المتخذة في ظل الطفرة البترولية (الوفرة المالية)
71	الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار البترول
74	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: عجز الموازنة في الجزائر بين الأساليب والبدائل لتحقيق التوازن	
76	تمهيد
77	المبحث الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر
77	المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق سياسة ترشيد النفقات العامة
77	الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام وضوابطه
78	الفرع الثاني: أهم المجالات التي تخصصها عملية ترشيد الإنفاق العام
80	الفرع الثالث: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام والأساليب الحديثة في إدارته
82	الفرع الرابع: سياسات ترشيد النفقات العامة: خطة الحكومة لمواجهة الأزمة
83	المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب
83	الفرع الأول: استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز
85	الفرع الثاني: استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز
85	الفرع الثالث: دور السياسة الضريبية في زيادة الإيرادات الضريبية
88	المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي
88	الفرع الأول: تعريف الإصدار النقدي

89	الفرع الثاني: مبررات الإصدار النقدي الجديد
89	الفرع الثالث: الآثار الناجمة عن التمويل بالإصدار النقدي
91	المبحث الثاني: دور الجباية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر
91	المطلب الأول: الجباية و الإصلاح الجبائي في الجزائر
91	الفرع الأول: ماهية الجباية
93	الفرع الثاني: النظام الجبائي وإصلاحه
95	المطلب الثاني: حدود الجباية في تغطية العجز
95	الفرع الأول: صعوبات التحكم في الإنفاق
97	الفرع الثاني: الإدارة الجبائية الفعالة
98	المطلب الثالث: فعالية الجباية البترولية والجبابة العادية في تمويل الميزانية العامة
99	الفرع الأول: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العممة للدولة
101	الفرع الثاني: مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة
103	المبحث الثالث: بدائل قطاع المحروقات في الجزائر
103	المطلب الأول: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري
103	الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في التنمية
105	الفرع الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر
106	الفرع الثالث: الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر
107	المطلب الثاني: القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري
107	الفرع الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر
110	الفرع الثاني: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر
112	المطلب الثالث: الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر
112	الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة
113	الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر
114	الفرع الثالث: الآفات المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر
118	خلاصة الفصل
120	الخاتمة
124	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص الدراسة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
42	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية (1967-1969).	01
43	هيكل الاستثمارات ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973).	02
45	توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).	03
46	هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).	04
48	استثمارات المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989).	05
59	يمثل مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات.	06
60	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2013).	07
63	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار النفط.	08
64	تطورات الميزانية العامة تبعا لتطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2007-2016).	09
66	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2007-2016).	10
67	تطور رصيد الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة (2007-2016).	11
86	تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات.	12
87	تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح.	13
88	تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات.	14
100	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العمومية.	15
102	مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.	16
104	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012).	17
104	مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الإنتاج المحلي الإجمالي.	18
109	توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر (2005-2009).	19

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
112	الأهداف الخمسة ل (م.ت.ت.ن.س 2025)	01

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

مشكلة العجز في موازنات الدول أصبحت إحدى أهم الإشكاليات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل، وما تبدله تلك الدول والحكومات من جهده للتخلص من مشكلة العجز في ميزانيتها، إلا أنها لم تتوصل حتى الآن إلى حلول جذرية لمشكلاتها الاقتصادية، فوجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس.

إن الجزائر اليوم تواجه أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية التي دارت في تسعينيات القرن الماضي، حيث أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية زحفها في انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى ضعف الاقتصاد المحلي، وترجم هذا التقلص في عائدات الصادرات عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاما، وما زاد الوضع سوءا هو تراجع الإنتاج المحلي لموارد الطاقة كالنفط والغاز.

فالعجز في الميزانية العامة يمثل مشكلا كبيرا للدولة يخل بتوازنها الاقتصادي ويؤثر على المؤشرات

الاقتصادية الأخرى، وكل ذلك بسبب شح الموارد المالية والتي كانت الجزائر تعتمد على عوائد الجباية البترولية بالدرجة الأولى، فانخفاض أسعار البترول أوقع الجزائر في أزمة عميقة خصوصا وأنها كانت تقوم بمخططات تنموية، وهذا ما أجبرها على توقيف تلك المخططات والبدء في معالجة أوضاعها الاقتصادية.

كل هذه المتغيرات جعلت الجزائر مطالبة بمراجعة حساباتها حول ضرورة تنويع صادراتها والبحث عن بدائل خارج قطاع المحروقات بالنظر للثروات الكبيرة التي تزخر بها، والتي تسمح لها بالنهوض بالاقتصاد وتنويعه.

أولا: إشكالية البحث

مما سبق ومع تغير أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والتي انعكست على معظم الدول عموما والجزائر خصوصا، أدى بها إلى التعجيل بالإصلاحات من أجل تجاوز الإختلالات الاقتصادية عموما وعجز الموازنة العامة خصوصا.

وبناءً على ما تم استعراضه تتمحور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي :

- ما مدى فعالية مختلف الأساليب التي انتهجتها الجزائر في سد عجز الموازنة بعد انخفاض أسعار البترول في نهاية سنة 2014 ؟

وسعيا منا للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ❖ كيف انعكست التقلبات التي شهدتها أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة؟
- ❖ فيما تكمن أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟
- ❖ هل كان لتقلبات أسعار النفط آثارا سلبية على النفقات العامة الجزائرية؟
- ❖ ما أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- ❖ تعتمد الجزائر في تمويل ميزانيتها العامة بشكل كبير على إيرادات الجباية العادية.
- ❖ إن أي تغير في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية.
- ❖ تلعب الإيرادات الضريبية دورا هاما واستراتيجيا في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- ❖ كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدايل الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهداف الدراسة

- ❖ إبراز أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- ❖ محاولة إبراز الدور الذي تلعبه بدائل قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار البترول.
- ❖ الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة للدولة.
- ❖ التعرض إلى الجباية البترولية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

- ❖ أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري والذي يمثل جزءا هاما من إيرادات الدولة.
- ❖ إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.
- ❖ أهمية الضريبة كونها إحدى الوسائل التي تسمح بتحقيق الثبات و الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ معرفة مدى مساهمة الإيرادات الأخرى في تمويل عجز الموازنة العامة.

❖ قلة الدراسات التي تناولته، خاصة في مجال عجز الموازنة العامة.

خامسا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع من مواضيع الساعة في الجزائر ، والمتعلق بعجز الموازنة العامة للدولة نتيجة التقلبات والتغيرات التي عرفتها وتعرفها أسعار البترول هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تبرز أهمية الدراسة في تحديد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في ظل تقلبات أسعار البترول وانهايارها خلال السنوات الأخيرة، ومدى كفايتها للخروج من الأزمة.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، من خلال وصف عجز الموازنة العامة للدولة وأهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لتمويل هذا العجز.

سابعا : حدود الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أساليب تمويل عجز الموازنة العامة بعد انهيار أسعار المحروقات، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 2000-2016، وتسمح لنا هذه الفترة بتتبع الأساليب المتخذة وتأثيرها على تمويل عجز الموازنة العامة.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين، الجانب النظري والجانب التطبيقي، وقد تم تخصيص فصلين للجانب النظري أما الفصل الثالث فكان للدراسة التطبيقية. تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لعجز الموازنة العامة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الموازنة العامة، ثم انتقلنا للمبحث الثاني والذي خصصناه للعجز في الموازنة العامة، بينما تناول المبحث الثالث أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه حول مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عن الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فخصصناه لأثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة.

أما **الفصل الثالث** قمنا بالتطرق إلى عجز الموازنة في الجزائر بين الأساليب والبدائل لتحقيق التوازن، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دور الجباية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر، أما المبحث الثالث فخصصناه لبدائل قطاع المحروقات في الجزائر.

وأخيرا قمنا بوضع خاتمة عامة للمبحث تحتوي على نتائج البحث ونتائج اختبار الفرضيات وتوصيات وآفاق البحث.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الموازنة العامة، والتي حصرت في معظمها أسباب العجز إما لارتفاع النفقات العامة، أو لضعف الإيرادات العامة، أما الدراسات التي سلطت الضوء على تقادم العجز في الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار المحروقات فهي قليلة وبخاصة فيما يتعلق بالجزائر ومن بين أهم الدراسات والتي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

- دراسة الباحث " لحسن دردوري" تحت عنوان: (سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013-2014 .

وقد تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للسياسة الميزانية وأدواتها كما تطرقت إلى عجز الموازنة العامة للدولة وآليات علاجه بسياسة الميزانية، وأخيرا قامت بدراسة مقارنة لسياسة الميزانية بين الجزائر وتونس، وفي النهاية توصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000، إلا أن الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويظهر لنا ذلك من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- دراسة الباحثة : "كرودي صبرينة" تحت عنوان: (ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013-2014. وقد تناولت هذه الدراسة مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي و موارد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي وكذلك الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي إضافة إلى عجز الموازنة العامة للدولة وفي الأخير ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي وعلاج عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، وفي النهاية توصلت هذه الدراسة إلى أن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من ناحية لأسباب ما هو ضروري كنتيجة لظروف طارئة مثل الكوارث، ومنها ما هو غير ضروري كالنفقات المبالغ فيها.

- دراسة الطالبة "ابتهاال حامد عبد الحي جابر" تحت عنوان: (تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، 2016. وقد تناولت هذه الدراسة الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة و أساسيات الموازنة العامة ثم عجز الموازنة العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة في السودان ، وأخيرا الدراسة التطبيقية ، وفي النهاية توصلت هذه الدراسة إلى أن العجز أو الفائض في الموازنة يعكس التدهور أو التطور الاقتصادي للبلد، ومن خلال تحليل بيانات السودان اتضح أن لعجز الموازنة علاقة سالبة مع الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد الناتج المحلي ينخفض عجز الموازنة.

عاشرا: صعوبات الدراسة

عند قيامنا بدراسة هذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات نلخصها فيما يلي:

- ❖ ضيق الوقت المخصص للدراسة.
- ❖ صعوبة تلخيص بعض المعلومات.
- ❖ التناقض والتضارب في الإحصائيات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

المبحث الثاني: العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في

الاقتصاد.

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن نجاح الدول اليوم يقاس بمدى نجاح سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ولكي تستطيع الدولة المعاصرة تحقيق أهدافها لابد لها من إتباع سياسة مالية حكيمة، والسياسة المالية تعتمد أساساً على الموازنة العامة بين إيرادات الدولة ونفقاتها، حيث تبرز أهمية الموازنة العامة في كونها أداة فعالة تستخدمها الدولة لضبط إيراداتها المحتملة من أجل أن تضع خطة للإنفاق المحتمل، وهذا حتى تستطيع التأثير في المجال الاجتماعي والنشاط الاقتصادي.

والعجز في الموازنة العامة قد يكون سببه زيادة النفقات العامة، أو قلة الإيرادات العامة أو أسباب أخرى، والذي بدوره يؤثر على نشاط الحكومة وإبطاء وتيرة النمو والتطور، لهذا فلا بد من معرفة أسباب العجز.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

المبحث الثاني: العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد.

المبحث الأول: مفهوم الموازنة العامة

لقد تطورت فكرة الميزانية العامة بشكل تدريجي خلال مدة طويلة من الزمن تأثر خلالها مفهومها بتطور نظام الحكم ومدى تدخل الدولة في الحياة السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية، وبغية معرفة ما للميزانية العامة من أهمية ومكانة خاصة في الدولة في جميع المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الميزانية العامة، خصائصها، أنواعها، والأهمية التي تحظى بها.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف لإزالة اللبس عن تعريف الميزانية العامة للدولة، وخصائصها، ومدى أهميتها في مختلف النواحي بالإضافة إلى أنواعها.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تتعدد في الحقيقة مفاهيم الموازنة العامة بتعدد كتاب المالية العامة ، وتعدد قوانين المحاسبة العمومية في مختلف الدول.

وهنا نعرض بعض من المفاهيم:

1- الموازنة العامة: «بيان تقديري لما يجوز للحكومة انفاقه وما ينتظر جبايته من المال خلال فترة زمنية معينة»⁽¹⁾.

2- الميزانية العامة: «هي وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، تحدد فيها نفقات الدولة وإيراداتها التقديريتين خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة»⁽²⁾.

3- الموازنة العامة: برنامج العمل الذي تتقدم به الحكومة أمام ممثلي الشعب لسنة مالية مقبلة وبالتالي فهي البرنامج المقدم إلى السلطة التشريعية في شكل وثيقة معتمدة⁽³⁾.

وقد عرف كل من القانون الفرنسي والأمريكي الميزانية العامة كما يلي:

● **القانون الفرنسي:** «هي عبارة عن القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعباءها».

(1) المرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 455.

(2) أبو منصف: مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 85.

(3) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة - مصر، 2005، ص 54.

● **القانون الأمريكي** عرفها على أنها: « صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها». (1)

وبالتالي يمكن استخلاص تعريف شامل للموازنة العامة كما يلي:

الميزانية العامة هي: « التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع » .

ومن خلال التعاريف التي ذكرناها سابقاً ، يمكن التوصل إلى خصائص الميزانية العامة التي تتلخص بكونها تقديرية، قانونية، وبكونها تتضمن الإجازة بالجباية والإنفاق فضلاً عن تحديدها الزمني، والرقابة.

أولاً: الصفة التخمينية أو التقديرية للموازنة (تقدير نفقات الدولة وإراداتها)

فالموازنة تعد للمستقبل لسنة مقبلة، وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف، والإيرادات التي ستجنى بالضبط خلال المدة المذكورة.

ولكن قد يكون من الممكن تحديد قسم من النفقات بصورة تقريبية، كمخصصات السلطات العامة

ورواتب الموظفين الدائمين، وأقساط الدين العام، لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم والأشغال وغيرها من النفقات، لا يمكن أن تحدد سلفاً، لأنها تقوم على اقتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الموازنة.

وهذا ما ينطبق أيضاً على الإيرادات، فهناك ضرائب تستوفى مثلاً من الأرباح والضرائب الجمركية... الخ فالموارد تأتي من مصادر عديدة وأوعيتها مختلفة وتخضع لظروف متباينة ، ومن الصعوبة الإحاطة بالموثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معرفة المبالغ المستحصلة فعلاً خلال السنة يتوقف على نتائج الجباية، فيما إذا كانت أساليب الجباية صحيحة، وهذا يتوقف أيضاً على عوامل إدارية وسياسية. (2)

ثانياً: الصفة القانونية للموازنة العامة

وذلك لكونها تنطوي، من جهة، على موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقدير مجموع

(1) خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص 270.

(2) محمد طاقة وهدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2007، ص 169 .

النفقات والواردات السنوية، وتتطوي من جهة ثانية على إذن تلك السلطة للسلطة التنفيذية بالإنفاق في حدود الإعتمادات المقدرة والمرصدة في الموازنة العامة، وبتحصيل الواردات المقدرة، وفقاً للأصول والإجراءات القانونية المقررة، كل ذلك في حدود السنة التي وضعت الموازنة العامة من أجلها.

والحقيقة أن الصفة القانونية للموازنة هي صفة شكلية، لكونها مستمدة من السلطة التشريعية، لكنها من حيث الموضوع لا تعتبر (قانوناً)؛ لأن القانون ينطوي على قواعد دائمة، بينما الموازنة لا تعد وكونها عملاً إدارياً خاصاً يرمي إلى تنفيذ قوانين معتمدة من قبل، ووصفت (بالقانونية) إلا لكونها تقترب بموافقة السلطة التشريعية.⁽¹⁾

ثالثاً: صفة الإجازة بالجباية والإنفاق

قبل البدء في تنفيذ الموازنة لا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها وإجازتها. ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها ولا تصح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها.

وبعني تصديق الموازنة العامة الإجازة أو السماح للحكومة، بجباية الإيرادات، حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد ، إما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف، في حدود الإعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة ، أما بخصوص إجازة الجباية وتحصيل الإيرادات العامة، فإن الأرقام المقدرة في الموازنة العامة للإيرادات، لا تعني الحد الأعلى الذي يجب أن لا تتعداه الإيرادات المحصلة، ولذا يجوز تجاوز هذه التقديرات عند التحصيل، وتكون الدولة في وضع مالي أفضل.⁽²⁾

رابعاً: صفة التحديد الزمني السنوي (محددة المدة)

وقد جعلت مدة الموازنة العامة سنة كاملة لأنه لو وضعت الموازنة لسنتين أو ثلاث سنوات مثلاً ، لكان من المتعذر التنبؤ بما ستكون عليه الإيرادات والنفقات طوال هذه المدة وخاصة حين تكثر تقلبات الأسعار.

(1) فوزي عطوي: المالية العامة - النظم الضريبية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003، ص 321.

(2) محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007، ص 17، 18.

ومن جهة أخرى لو كانت هذه المدة أقل من سنة، لكانت الإيرادات تختلف في كل موازنة عنها في الموازنة السابقة تبعا لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية.

وبما أن النفقات تتسم عادة بالثبات فإنه يتعذر لذلك موازنة الموازنة في الفترات التي تقل فيها الإيرادات. هذا بالإضافة إلى أن إعداد الموازنة واعتمادها يتطلبان بذل مجهود شاق تشترك فيه السلطات التنفيذية والتشريعية.⁽¹⁾

خامسا: صفة الرقابة

تجمع كافة التشريعات أن ممثلي الشعب لهم الحق في رقابة تنفيذ وسير الميزانية انطلاقا من الحق التاريخي لهم، غير أننا نشاهد حركة جدلية تشريعية تسعى لضبط هذه الخاصية في حدودها الدنيا نظرا إلى تعقيد الميزانية من الناحية الفنية، فلم يعد بمقدور هؤلاء الاطلاع بهذه المهمة وإنما توكل إلى الفنيين والخبراء الذين لهم من الصفات العلمية والممارسة المستمرة ما يؤهلهم للقيام بها، وبهذا انتقلت هذه الصلاحية في كثير من الدول إلى هيئات وأجهزة مستقلة.⁽²⁾

الفرع الثاني: أهمية الموازنة

للميزانية العامة أهمية بالغة لكونها إحدى أدوات السياسة المالية وأداة للكشف عن وضع الدولة المالي واتجاهات سياسة الحكومة، لذا فإننا سنلقي الضوء على أهمية الميزانية العامة من النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والمالية.

أولاً: من الناحية الاقتصادية

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته. فغالبا تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات)، لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

(1) طارق الحاج: المالية العامة، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص 160.

(2) حمدي محمد بن صالح: توازن الموازنة العامة، ط 1، دار الفانوس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 26.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) الأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش...، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.⁽¹⁾

ثانيا: من الناحية السياسية

من هذه الناحية للميزانية أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، يعني إخضاعها للرقابة الدائمة لهذه المجالس، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الإعتمادات التي تطلبها أو رفضها مشروع الميزانية الذي يقدم إليها. ولعل ما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن معظم الثورات والتغيرات الدستورية ترجع في معظمها إلى سوء وإضطراب الأحوال المالية وما يترتب عليه من مطالبة الشعب بتوسيع مدى سلطته في الإشراف على المسائل المالية للدولة.⁽²⁾

ثالثا: من الناحية الاجتماعية

تقوم الدولة عن طريق الميزانية بتحويل جانب من مواردها من مجال إلى آخر وفقا لقرارات السلطة السياسية، فإنه يترتب على تحويل هذه الموارد من مجال إلى آخر إعادة توزيع الدخل الوطني، فعن طريق ما ترفضه الدولة من ضرائب وما تتولى إنفاقه من نفقات عامة تعيد توزيع الدخل الوطني بين مواطنيها، وهو ما يعكس الأهمية الاجتماعية للميزانية، حيث أنه عن طريقها يمكن التأثير في إعادة توزيع الدخل الوطني والتأثير على تغيير النظام الطبقي الاجتماعي وعلى مستوى التنمية الاقتصادية كذلك.⁽³⁾

رابعا: من الناحية المالية

تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة فالميزانية تفصل وتعدد جميع المصادر التي تغل الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، ومن خلال المقارنة يمكن المعرفة ما إذا كانت الميزانية في حالة توازن

(1) محمد الصغير ويسرى أبو العلاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

(2) عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام -، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 277.

(3) علي زغود: المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 71.

أو اختلال، عجز أو فائض، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذا تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي. (1)

الفرع الثالث: أنواع الموازنات العامة

مرت الميزانية العامة أثناء تطورها بعدة مراحل لذا ظهرت عدة أنواع منها ما هو تقليدي وما هو حديث.

أولاً: موازنة البنود والاعتمادات (التقليدية)

في الواقع فإن موازنة البنود والاعتمادات تعد انعكاسا للفكر المالي التقليدي ، والذي ظل سائدا حتى نهاية العشرينات من القرن العشرين.

وتعتمد موازنة البنود والاعتمادات على عدد من الأساليب الفنية التقليدية في تبويب نفقات الدولة وإيراداتها، حيث تعتمد بصفة رئيسية على تبويب مزدوج (إداري / نوعي) ، وفي نطاق هذا التبويب المزدوج قد يتم الإعتماد على التبويب الاقتصادي.

ولتسهيل عمل السلطة التشريعية في متابعة ودراسة الموازنة والوقوف على الوظائف الحكومية، قد تقوم السلطة التنفيذية بإعادة تصنيف أرقام موازنة البنود وظيفياً، على أن يرفق هذا التصنيف بمشروع موازنة الاعتماد والبنود عند اعتماده وإقراره من السلطة التشريعية. (2)

1- مزايا الميزانية التقليدية:

- ❖ وضع حد للفوضى في استخدام المال العام أو جبايته.
- ❖ مراقبة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إدارتها لبنود الموازنة العامة .
- ❖ استخدام المال العام لخدمة الصالح العام وتطبيق ذلك بتشريع .

2- عيوب الميزانية التقليدية:

- ❖ التشدد في عملية الإنفاق والحصول على الأموال العامة من قبل المسؤولين في رأس الهرم الإداري خوفا من المسائلة والمحاسبة.
- ❖ التشدد في الرقابة أدى إلى زعزعة الثقة بين الرئيس والمرؤوس والالتزام الحرفي بالقواعد والتعليمات خوفا من الوقوع بالخطأ والحصول على العقاب قتل من روح الإبداع في العمل .

(1) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي : الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها - دراسة مقارنة -، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص 58.

(2) سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة- مدخل تحليل معاصر-، الدار الجامعية، 2008، ص ص 664، 665.

❖ أغفلت جانب الإنجاز في العمل علما بأنها بينت الأهداف فيه مما يعني احتمالية هدر للمال العام.⁽¹⁾

ثانيا: ميزانية البرامج والأداء

تعد موازنة الأداء من وسائل تحقيق كفاية الأداء فهي تتضمن تقسيما وتبويبا جديدا لموازنة الدولة يظهر ما تنجزه الدولة من أعمال وليس ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، حيث تركز على قياس التكاليف والانجازات التي تحققت ، وبالتالي فإنها تفيد في اقتراح التحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج، والهدف من إعدادها وتبويبها هو تحقيق كفاءة الأداء في مختلف وحدات التنفيذ، وفي مختلف البرامج الحكومية التي تتكون منها موازنة الدولة، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى الترشيد العلمي لإدارة الوحدات الصغيرة والتنظيم الحكومي.

وبصورة أكثر تفصيلا فإن مطلبات تطبيق موازنة الأداء تتمثل في:

1. توافر الرغبة الجادة لدى القيادات السياسية والإدارية.
 2. تقسيم النشاط الحكومي إلى عدد من الوظائف والبرامج والأنشطة، وهذا يعني إعادة تبويب الموازنة العامة وفقا للوظائف والبرامج.
 3. إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للدولة بما يتماشى مع التبويب وفقا للوظائف والبرامج.
 4. تطوير النظام المحاسبي المستخدم بما يتماشى مع التبويب وفقا للوظائف والبرامج.
 5. إيجاد مقاييس للأداء تتسم بالدقة والموضوعية.
- كما يواجه تطبيق موازنة الأداء بالعديد من المشاكل والصعوبات من بينها:
1. صعوبات ومشاكل تتعلق باختيار وحدات القياس والتي من خلالها يتم قياس كفاءة الأداء في مختلف الوحدات الحكومية.
 2. صعوبات تتعلق بقياس كفاءة الأداء في ظل عدم تجانس وحدات المنتج النهائي.
 3. صعوبات تتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج الواحد من خلال أكثر من جهة حكومية.
 4. صعوبات تتعلق بتوزيع بنود النفقات العامة المشتركة والتي تتعلق بعدد من وحدات الأداء التي تشترك في تنفيذ برنامج معين.

(1) حسين عبد الكريم سلوم ومحمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، جامعة المستنصرية، 2007/04/8، ص 107.

5. صعوبات تتعلق بتوافر الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لتطبيق أسلوب موازنة الأداء والبرامج فهو يتطلب تغييرا جذريا في الأسلوب الإداري المتبع.⁽¹⁾

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة

إن اهتمام ميزانية التخطيط والأداء يظل قائما على النشاط أو البرنامج الذي تعتمده الدولة تنفيذه تحقيقا لأهداف الخطة والتي ، هي بدورها تحقيقا لأهداف المجتمع فيبدأ التقسيم أساسا مرتكزا على خطة معتمدة، وتقوم الإدارة المختصة بالمفاضلة بين البرامج البديلة على مستويات الوحدات العليا في التنظيم الإداري وهكذا ومن الطبيعي أيضا أن يستخدم في إجراء هذه المفاضلات واختيار البرامج ، كافة أساليب التحليل العلمي واتخاذ القرارات.

إلا أن فكرة ميزانية التخطيط والبرمجة لم تحظى في مجال التطبيق بحظ أوفر من فكرة ميزانية الأداء، فسرعان ما ظهرت المشاكل والانتقادات وتعرش تطبيق الفكرة في المصالح والإدارات الحكومية بل وفي الميزانية بالولايات المتحدة الأمريكية OMB نفسها.

وانحصرت أهم المشاكل التي صادفت تطبيق ميزانية التخطيط والبرمجة في ثلاثة أمور:

- 1- صعوبة تحديد أهداف بعض الوحدات الإدارية بدقة، الأمر الذي يجعل عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل غاية في الصعوبة.
- 2- إن اتخاذ القرار السليم في المفاضلة بين البرامج البديلة، يقتضي تقديرات دقيقة للمنافع والتكاليف المتوقعة من كل برنامج من البرامج البديلة.
- 3- مشاكل تتعلق بالقوى العاملة في هذا المجال من حيث إقناعهم أولاً بجدوى ومزايا استخدام ميزانية التخطيط والبرمجة، ثم مشاكل تدريبهم وتطويرهم لتصبح لديهم الخبرة الفنية اللازمة لتطبيق هذا النظام.⁽²⁾

⁽¹⁾ يونس أحمد البطريق وآخرون: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 233-241.

⁽²⁾ حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 611-

رابعاً: ميزانية الأساس الصفري

تعرف هذه الموازنة بأنها أداة إدارية عملية لتقييم الإنفاق، وتهدف إلى إعادة توجيه وتحويل المخصصات من برامج ذات أفضلية متدنية إلى برامج ذات أولوية عالية.

تسعى الموازنة الصفرية لخدمة أهداف الحكومة في مجال رفع درجة الكفاءة والفعالية في أداء الأنشطة الحكومية من خلال تحديد أولويات برامج الحكومات، وإلغاء البرامج التي ليس لها جدوى اقتصادية من أجل تخصيص الموارد بشكل أفضل.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل الميزانية العامة

من خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بجميع المبادئ التي تمر بها الميزانية العامة والتي تتمثل في السنوية، الوحدة، التوازن، والعمومية، إضافة إلى المراحل المتمثلة في الإعداد والتحضير، الإقرار أو الاعتماد، ثم التنفيذ وأخيراً مرحلة المراقبة والمراجعة.

الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة

في ميزانية أي دولة هناك مبادئ معينة لا بد من إتباعها لكي تكون الميزانية العامة سليمة وصحيحة.

أولاً: مبدأ سنوية الموازنة

وهذا المبدأ يعني أن تغطي الميزانية العامة مدة اثني عشر شهراً، ويترتب على ذلك بأن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات أرقام الميزانية لمدة سنة مالية مقبلة؛ أي أن تكون هذه التقديرات قابلة للتنفيذ خلال سنة، بالإضافة إلى إقرار الميزانية من قبل السلطة التشريعية صالحاً لمدة سنة، وهذا يقتضي تجديد هذا التطبيق سنوياً.⁽²⁾

⁽¹⁾ العمارة جمال: أساسيات الموازنة العامة للدولة (المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 218 - 221.

⁽²⁾ عبد الله الشيخ محمود الطاهر: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988، ص ص 409، 410.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحد حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.⁽¹⁾

ثالثا: مبدأ توازن الميزانية

يعد هذا المبدأ أحد مرتكزات النظرية التقليدية وهي التوازن المستوي بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق، واعتبرت أن حسن الإدارة المالية يستلزم التوازن بين جانبي الميزانية (النفقات، الإيرادات) من جهة، وإلى الرغبة في تفادي مخاطر العجز في الميزانية وما قد يترتب على تغطيته من أثر تضخمي، أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى.⁽²⁾

رابعا: مبدأ العمومية

وفقا لهذا المبدأ يتعين "إظهار كافة نفقات وإيرادات الدولة دون إنقاص أي جزء من النفقات أو الإيرادات، وبدون إجراء أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات". ولتطبيق هذا المبدأ يستلزم أن لا تسجل كافة بنود الإيرادات منفصلة من بنود النفقات.⁽³⁾

الفرع الثاني: مراحل الميزانية العامة

إن عملية الميزانية تتضمن القيام بخطوات متتالية تتكرر في كل سنة مالية، إذا سناحاول الإلمام بالمرحل التي تمر بها الميزانية العامة أو ما تعرف بدورة الميزانية.

أولاً: مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة

تعد وتحضر من قبل المؤسسات الحكومية المختصة وتحديد التقديرات المتعلقة بما يخصها من نفقات وإيرادات للسنة المالية القادمة⁽⁴⁾، أي أنه يتم في هذه المرحلة تقدير الإيرادات العامة المتوقعة من مختلف مصادرها بصورة أكثر دقة، وإن عدم الدقة في التقديرات لو حصلت قد تكون مقصودة أو غير

(1) محرزى محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص ص 398، 399.

(2) محمد جمال دنيبات: المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 278، 279.

(3) سعيد عبد العزيز عثمان: الاقتصاد العام، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص 136.

(4) عبد الغفور إبراهيم أحمد: مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 258.

مقصودة، وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة وتتمثل في طريقة التقدير المباشر، طريقة إضافة الزيادات وطريقة التقدير الآلي.

إضافة إلى تقدير النفقات العامة التي تتم في هذه المرحلة، إذ يترك للقائمين في التقدير مسألة دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتقدير الإنفاق العام للسنة القادمة، ناهيك عن تجميع وتوحيد التقديرات في نفس المرحلة ويتم ذلك في ديوان كل وزارة مالية، وذلك من قبل المختصين وذوي العلاقة من الوزارات الأخرى.⁽¹⁾

ثانياً: مرحلة اعتماد الميزانية العامة

تتم من قبل السلطة التشريعية (المجلس الوطني)، وهي مسؤولية مهمة وكبيرة لما ينطوي عليه تغيير الموازنة العامة والتي تتناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته الاقتصادية المختلفة.⁽²⁾ وعموماً هناك ثلاث خطوات في مجال اعتماد الموازنة العامة تتمثل في: المناقشة العامة، المناقشة التفصيلية المختصة، والمناقشة النهائية.⁽³⁾

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

تتم من طرف (قبل) السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقاً لما اعتمدهت السلطة التشريعية وتحت رقابتها⁽⁴⁾، حيث تبدأ دوائر الدولة بعملية التنفيذ أي تقوم باستحصال الإيرادات العامة وفق التقديرات وكذلك صرف النفقات العامة، فعملية التنفيذ تغير دخول الموازنة العامة مراحل التطبيق والعمل وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ النفقات من خلال أربع مراحل تتمثل في مرحلة الارتباط بالنفقة، مرحلة تحديد النفقة من مرحلة الإذن بالصرف أو الأمر بالنفقة، ومرحلة تنفيذ أمر الصرف أو أمر الدفع. بالإضافة إلى أن هذه المرحلة تتضمن تنفيذ الإيرادات العامة، وعمليات الخزينة.⁽⁵⁾

رابعاً: مرحلة مراقبة ومراجعة الميزانية العامة

معناه أن العمل يجري لمراقبة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقاً أو إيرادات وفق ما قرره قانون الموازنة العامة⁽⁶⁾. إذ كان الهدف منها هو فحص الحسابات العامة فحصاً حسابياً ومراجعتها مستندية

(1) علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 323.

(2) عبد الغفور إبراهيم أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 258.

(3) سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 213.

(4) عبد الغفور إبراهيم أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 258.

(5) محمد جمال دنيبات: مرجع سبق ذكره، ص 292.

(6) عبد الغفور إبراهيم أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 258.

مستندية دقيقة للتأكد من مطابقتها للأصول العلمية المحاسبية والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية.

وهذه الرقابة على تنفيذ الميزانية تتكون من ثلاثة أنواع تتمثل في النوع الأول وهو الرقابة الإدارية التي تنقسم بدورها إلى قسمين هما رقابة لاحقة للصرف ورقابة سابقة للصرف، أما النوع الثاني فهو الرقابة البرلمانية أو التشريعية وآخر نوع هو الرقابة على طريق هيئة مستقلة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: بنود الموازنة العامة

نظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تزايد الاهتمام بالنفقات والإيرادات، باعتبارها عناصر رئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة ، وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة ، وفي هذا المطلب سنتطرق الى عرض كل من النفقات والإيرادات العامة.

الفرع الأول: النفقات العامة

أولاً: تعريف النفقات العامة

من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

«النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة».

تعرف النفقة العامة بأنها: « كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة. (2) تتوافق مع أهداف الدولة».⁽³⁾

ثانياً: خصائص النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص ثلاثة خصائص وهي:

✓ النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي (الصيغة النقدية للنفقات العامة).

✓ النفقة العامة يأمر بها شخص عام.

✓ النفقة العامة تستهدف إشباع حاجة عامة.

(1) لحسن دردوري: سياسة الميزانية في عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 110.

(2) حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 259.

(3) فاطمة السويسي: المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 38.

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة

مرت النفقات العامة بتقسيمات مختلفة نذكر أهمها:

1- حسب المعيار الدوري: تنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية نجلها كما يلي:

- النفقات العادية هي التي تتجدد كل فترة معينة وتتضمن ما يلي:
 - الإنفاق السنوي المفروض بموجب القانون على المؤسسات العامة.
 - قروض الاستهلاك العادية.
 - التكاليف التشغيلية لمختلف الخدمات بما في ذلك تكاليف الصيانة والإصلاح الحالية.
 - الفائدة والنفقات المالية وغيرها من الديون المتعلقة بالمؤسسات العامة.
- أما النفقات الغير عادية في تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية ، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة.⁽¹⁾

2- حسب المعيار الاقتصادي: تنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

- أن النفقات الفعلية هي تلك النفقات التي تتكدها الدولة في سبيل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وللقيام بوظائفها المختلفة.
- أما النفقات التحويلية فهي لا تتصل بصورة مباشرة بسير العمل والنشاط في أي مرفق من مرافق الدولة، وليس لها ارتباط مباشر أيضا بحدوث أية زيادة في الدخل القومي.⁽²⁾

3- حسب المعيار الوظيفي: تنقسم إلى نفقات إدارية اجتماعية، ونفقات اقتصادية.

- النفقات الإدارية هي التي تتضمن نفقات عامة مخصصة لتسيير المرافق العامة.
- النفقات الاجتماعية هي التي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية.
- النفقات الاقتصادية هي التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية.⁽³⁾

الفرع الثاني: الإيرادات العامة**أولا: تعريف الإيرادات العامة**

تعددت تعاريف الإيرادات العامة ومن بينها ما يلي:

(1) عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام - مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة -، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 26.

(2) علي العربي وعبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، ص 38.

(3) بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 23.

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية: « مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي». تعرف الإيرادات العامة بأنها: « تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة».(1)

من خلال التعاريف نستنتج أن الإيرادات العامة هي أموال تجمعها الدولة من أجل مواجهة مختلف نفقاتها العامة، ومن هنا يمكن استخلاص خصائص الإيرادات العامة وهي:

- المورد المالي: بمعنى تحصيل النقود ودون غيرها.
- الهيئة العامة: الدولة كشخصية معنوية عامة مخولة قانونا بتحصيل الإيرادات.
- الهدف: تغطية النفقات العامة.

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة

سننظر هنا إلى أهم مصادر الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة وهي كما يلي:

1 . إيرادات ممتلكات الدولة:

يقصد بدومين الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة ، سواء كان ذلك ملكية عامة وتخضع لأحكام القانون العام وهي ما يعرف بالدومين العام، أو ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص مثل ملكية الأفراد تماما وهي ما يعرف بالدومين الخاص ، ويعتبر دخل الدومين الخاص موردا من موارد الإيرادات العامة حيث يكون متجددا أو مستمرا.(2)

2 . الضرائب:

تمثل الضريبة في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة والتي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها، حيث ساهمت الضريبة في تحقيق التنمية في شتى المجالات، وظهرت أهداف مختلفة لها مع سعي دائم من قبل الحكومات في دول العالم.(3)

وبالتالي فإن الضريبة هي: «عبارة عن اقتطاع تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل وبغرض تغطية أعباءها العامة، وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية

(1) زينب حسين عوض: مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003، ص 95.

(2) محمود حسين الوادي، وزكرياء أحمد عزام : مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،

2007، ص 101.

(3) حميدة بوزيدة: جباية المؤسسة، الطبعة الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 08.

والسياسية».(1)

3 . الرسوم:

يعد الرسم مصدرا آخر من مصادر الإيرادات العامة في الدولة، كما أنه يعد من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة.

وبالتالي فإن الرسم هو: « مبلغ من المال تجنيه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد، مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة».(2)

كما أنه عبارة عن مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها.

4 . القرض العام:

تعتبر القروض العامة أيضا من الموارد العامة التي تعتمد عليها الدولة من أجل تغطية مختلف نفقاتها.

ومنه فإن القرض العام هو: «عقد دين تستلّف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصالح أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد وفقا لشروط العقد».

وعليه فإن القرض يمثل عقد تحصل الدولة بموجبه على مبلغ من المال من الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات العامة محلية أو أجنبية تتعهد فيه برد المبلغ مضاف إليه فوائد سنوية.(3)

المبحث الثاني: العجز في الموازنة العامة

يعد العجز في الميزانية العامة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية، ويمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، فضلا عن أن حجم هذا العجز ونطاقه بل وطبيعة تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام، وإضافة ما سبق فإن عجز الميزانية العامة وأسلوب تمويله سواء من مصادر داخلية أو خارجية، سوف يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي تؤثر

(1) حسني خريوش وحسين البيحي: المالية العامة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 46.

(2) عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 84.

(3) نوزاد عبد الرحمان الهيني ومجيد عبد اللطيف الخشابي: المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004، ص 87.

في قدرة الدولة على إنجاز معدلات نمو حقيقية.

المطلب الأول: مفهوم العجز في الموازنة العامة وأنواعه

للتعرف على ماهية العجز في الموازنة العامة، لا بد من تحديد دقيق لمفهوم العجز، والبحث عن مقاييس مناسبة تتفق والموضوع المراد قياسه، لذلك سنحاول في هذا المطلب عرض مختلف تعاريف العجز في الموازنة العامة وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة

- 1- **التعريف اللغوي:** العجز يعني الضعف، فيقال عجز عن الشيء إذ ضعف عنه ولم يقدر عليه.⁽¹⁾
 - 2- **التعريف الاصطلاحي:** في تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.⁽²⁾
 - 3- **بالمفهوم المالي الحسابي:** هو قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة لسداد النفقات العامة المقدره.⁽³⁾
 - 4- **بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي:** يشمل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم على السياسة المالية المتبعة وعن المنهج المتبع في إعداد الموازنة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المحققة من وراء الموازنة والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.⁽⁴⁾
 - وقد عرفه ماريو بليجير بأنه: « الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية ».⁽⁵⁾
- ويمكن القول بأن المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة يمثل زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في الموازنة العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطرة في النفقات العامة، فالنفقات التي تحدد غالبا حجم العجز وطبيعته ، حيث تميل إلى الزيادة في مختلف دول العالم الذي سببه تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة.

الفرع الثاني: أنواع العجز الموازني

إن عجز الموازنة متعدد الأشكال ومختلف الأسباب، ولكن علماء الفكر المالي قد صنفوه إلى الأنواع

التالية:

(1) ابن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، ص ص 17- 28.

(2) عبد الحميد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 187.

(3) هزشي طارق، لباز الأمين : مداخلة بعنوان "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 6.

(4) كردودي صبرينة: تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 135.

(5) وائل إبراهيم الراشد: العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995، ص ص 3، 4.

أولاً: العجز المتوقع من قبل السلطات

وهو الذي يتضمنه قانون الموازنة وتضعه السلطة التي تعد الموازنة العامة للدولة ويظهر في السنة المالية ويسمى أيضا العجز المقدر أو المخطط ، وتسمح به الدولة وفق دراسات دقيقة موضوعية، بحيث تقوم الدولة بزيادة نفقاتها بصورة مقصودة.⁽¹⁾

ثانياً: العجز المؤقت (طارئ)

وينشأ من مثل هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية موازنة وبتقديرات صحيحة بحيث تتساوى فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة، إلا أنه عند تنفيذ الموازنة أثناء السنة المالية قد تعصف بالاققتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة، ويظهر هذا العجز كذلك في حالة الأزمات الاقتصادية التي تعمل الدولة هنا على زيادة حجم إنفاقها من أجل لعمل على حل لازمة وبالتالي يحصل عجز ي الموازنة العامة.⁽²⁾

ثالثاً: العجز الهيكلي (البنوي)

وهو العجز الذي ينتج عن الخلل البنوي أو الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحلول التي تتبناها الحكومة ، والخلل الهيكلي للاقتصاد ناتج لظروف غير مواتية وهو أخطر أنواع العجز ، لأن جذوره عميقة في مالية الدولة واقتصادها ، ولا يمكن للزيادة في الضرائب من أجل أن تحل مشكلة هذا العجز والزيادة في نسبة الضرائب كانت للأسباب التالية:

- رد فعل المكلف تجاه النظام الضريبي: فعندما يشعر المكلف بثقل العبء الناشئ عن مجمل الضرائب والرسوم فإن ذلك يدفعه إلى التهرب من دفع الضرائب.
- الزيادة المضطرة والسريعة في النفقات: فعندما تزيد النفقات زيادة سريعة ومستمرة لا يمكن أن تلحق بها زيادة الإيرادات العامة.
- الارتفاع في نسبة حجم النفقات على الدخل القومي: بحيث أن الزيادة في الدخل القومي لا تتعكس بزيادة في الإيرادات العامة مماثلة للزيادة في النفقات العامة.⁽³⁾

(1) كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص172.

(2) حسين راتب يوسف ريان: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفاس، الأردن، 1999، ص 100.

(3) وليد خالد يوسف الشايخي : وسائل سد عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة- رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1410 هجري، ص 74 .

المطلب الثاني: أسباب العجز في الموازنة العامة

يرجع العجز الموازني إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

الفرع الأول: زيادة النفقات

اهتم علماء المالية العامة كثيرا بدراسة ظاهرة النفقات العامة، والمتتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية.

1- الزيادة الطبيعية في عدد السكان: بالخصوص نمو مطردا في عدد سكانها، ما حيث شهدت الدول النامية بالخصوص نمو في عدد سكانها، ما تطلب مضاعفة الإنفاق على الخدمات العمومية وإعداد اعتمادات متزايدة تتماشى مع الزيادة السكانية.

2- الزيادة في النفقات الموجهة إلى الخدمات العامة والتوظيف: حيث شهد الجهاز الإداري للدولة توسعا ملحوظا أدى إلى ارتفاع بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة، وأصبح الإنفاق العام يمتص نسبة لا بأس بها من الإنفاق العام الجاري.

3- الإنفاق العسكري الضخم: ويتكون هذا النوع من الإنفاق من شقين هما:

أ. مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية.

ب. مخصصات استيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة، والتي لا تكون عادة بالعملة المحلية وإنما

بالعملات الأجنبية.⁽¹⁾

4- الإنفاق المظهري التفاخري: يؤدي هذا النوع من الإنفاق التبذيري إلى إرهاق الموازنة على حساب الاحتياجات الأساسية، مما يدفع الدولة إلى التوسع في الاقتراض أو فرض ضرائب.

5- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي: إن كثرة الاقتراض وتراكم الديون تجعل أعباء خدمة الدين غير محتملة.⁽²⁾

6- الظروف الطارئة: كالكوارث الطبيعية من قحط وفياضانات وزلازل، ما يتطلب نفقات إضافية لم تكن في الحسبان، أو اعتماد موازنات تكميلية.

7- التضخم: حيث يكمن تأثيره المباشر في دفع النفقات نحو الارتفاع فيحدث زيادة في كلفة المستلزمات

السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة، كم تجدر الإشارة إلى وجود علاقة جدلية قائمة بين عجز

⁽¹⁾ حسن الحاج : عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، ماي 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص09.

⁽²⁾ www.en.wikipedia.org, Last Visited: Augudt6, 2018.

الموازنة من ناحية والتضخم من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: قلة الإيرادات

والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة، ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:

1. انخفاض حصيللة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي.
2. عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام.
3. انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها.
4. الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند الكثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب.
5. التراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبة عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح.⁽¹⁾

الفرع الثالث: سوء التسيير والإدارة المالية والإنفاق المظهري:

يفتقر الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد موارد مالية ضخمة على المباني الحكومية الفاخرة والمهرجانات التي تستهلك أموالا طائلة دون تحقيق نتائج من ورائها، زيادة على تفشي حالات الاختلاس وإهدار المال العام، وتهميش مناطق مقابل استثمارات أخرى بمقدارات الدولة واهتمامها، وتراكم الثروات غير المشروعة.⁽²⁾

المطلب الثالث: مخاطر عجز الموازنة العامة وعلاجه

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض مخاطر عجز الموازنة العامة إضافة إلى طرق علاجه.

الفرع الأول: مخاطر عجز الموازنة العامة

للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها:

(1) عمر عبد العزيز العاني، تمويل السياسة الشرعية في مواجهة عجز الموازنة ، على الموقع الإلكتروني، www.alshaab.org، تاريخ الإطلاع 2018-04-10.

(2) بلخير قسوم : دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي ، مذكرة الماجستي في الاقتصاد، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 179 .

- 1- وقوع الدولة في حالة تضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة الى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة، فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتاً، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.
- 2- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الإقراض.
- 3- إن وجود العجز في الموازنة العامة نقد يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس، حيث أنه لوجود العجز تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز، الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها.
- 4- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام. (1)

الفرع الثاني: طرق علاج الموازنة العامة

تكون الدولة في مواجهة العجز المالي أمام مجموعة من الخيارات أهمها:

أولاً: توسيع الوعاء الضريبي

تعد الضرائب من الروافد الرئيسية التي تمد خزينة الدولة بالمال، وتمول الضرائب ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة (2)، ولما كان تزايد الإنفاق الحكومي يقتضي الزيادة في الحصيلة الضريبية لتمويله، فإن توسيع الوعاء الضريبي يضمن تلك الزيادة المطلوبة للمساهمة في سد العجز، ويسمح توسيع الوعاء الضريبي بزيادة كفاءته ككل، مما يتيح الوصول إلى شرائح لم تغطي في السابق من أجل خلق أنواع جديدة من الضرائب تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الوطني، وتقليل الإعفاءات الضريبية والعلاوات والاستثناءات الخاصة على الدخل، كما يفترض أن يتوافق ذلك مع توافر الإرادة السياسية لإخضاع جميع شرائح المجتمع لدفع الضرائب المستحقة من دون إقامة اعتبار للنفوذ والثروة التي تتمتع بها بعض الشرائح، مع التأكيد على أنه كلما صغر الوعاء الضريبي كلما ارتفع معدل الضريبة، مما ينعكس على الحصيلة الضريبية سلباً، وبالعكس يكون توسيع الوعاء الضريبي المصحوب بخفض معدل

(1) هزشي طارق ولباز أمين: مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) عايب وليد عبد الحميد: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 121.

الضريبة أفضل وسيلة لإحداث الزيادة المتوخاة في الحصيلة.⁽¹⁾

ثانياً: إصدار القروض العامة المحلية

أصبح لجوء الحكومات إلى القروض العامة المحلية من أكثر أساليب التمويل أهمية في البلدان النامية، حيث تقوم الدولة باللجوء إلى النظام المصرفي والأفراد لسحب الفائض من الكتلة النقدية وبشروط لنجاح هذه الوسيلة التنموية توفر الاقتصاد الوطني على الحجم الكافي من المدخرات القابلة للتوظيف في شكل قروض محلية، ووجود سوق نشطة للأوراق المالية بالإضافة إلى الثقة في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة للاكتتاب⁽²⁾. يتم إصدار القروض عن طريق الاكتتاب العام أو بيع سندات القرض للبنك، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوظيفها وتقديم للدولة مبلغ القرض كاملاً لتسترده فيما بعد من المكتتبين، أو تقوم الدولة ببيع سندات قرضها في بورصة الأوراق المالية كأى شخص آخر⁽³⁾. ويعتبر القرض العام المحلي نوعاً من الاقتراض الحقيقي الذي يرتب على الدولة التزاماً برد أصل الدين مضافاً إليه الفوائد، بينما يؤدي اعتماده كمصدر دائم لتمويل العجز إلى تزايد الإنفاق العام، مما يجعل من العجز الحالي سبباً لعجز جديد بمعدلات أكبر في المستقبل.

ثالثاً: الإصدار النقدي الجديد

إن إصدار النقود الجديدة أو ما يصطلح عليه بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي يعتبر الخط الدفاعي الأخير في مواجهة عجز الموازنة، وهنا يجب التفرقة بين التضخم كظاهرة، والتضخم كوسيلة، فمن المعروف أن التضخم ظاهرة اقتصادية تنتج عن زيادة التدفقات النقدية عن السلعية، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأما التضخم كوسيلة فينشأ عادة من الاختلال المالي الذي ينتج عن التوسع في الإصدار النقدي لوسائل النقد المتاحة بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة، بحيث تزداد كمية النقود وحجم السيولة بقدر تتجاوز معدل زيادة الدخل القومي الحقيقي.⁽⁴⁾

(1) ناجي التوني: سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، جانفي 2003، ص 06 بواسطة الموقع الإلكتروني:

[Http://www.Arabapi.Org/Delivery/Develop-Bardge13.Pdf](http://www.Arabapi.Org/Delivery/Develop-Bardge13.Pdf), Last Visited: April 30, 2018/a16h

(2) رضا أحمد صديق: أسس المالية العامة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص 264، 265.

(3) محمد حلمي مراد: المالية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 239.

(4) المغربي وإبراهيم متولي حسن: الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 79.

إن الاعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي يؤدي إلى المزيد من الضغوطات التضخمية التي تحدث آثارا سلبية وبالتالي فهو صالح للاقتصاديات المتقدمة التي تتميز بالمرونة العالية في الجهاز الإنتاجي أكثر منه في الاقتصاديات النامية.⁽¹⁾

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد:

انطلاقاً من المفاهيم السابقة يمكن ان نفرق بين مصطلحين يحدث أحيانا الخلط بينهما وهما: (2)

✓ مصطلح (علاج العجز الموازنة) وهو مصطلح عام يشمل جميع وسائل العلاج للعجز إما بتخفيض النفقات أو زيادة الموارد، ثم التمويل غير الذاتي من الآخرين بأساليبه المتعددة ومن أشهرها الاقتراض.

✓ مصطلح (تمويل العجز) ويعني البحث عن مصدر تمويل آخر من الغير إن لم يمكن علاج العجز عن طريق تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات.

وإن ما يهم بالنسبة للعجز ليس مجرد وجوده في الموازنة العامة للدولة، وإنما الوسائل المستخدمة في تمويله، فمن المعروف أن القطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاتها مستخدماً في ذلك عدداً من الوسائل يعكسها ما يسمى ب(قيد الميزانية) أو (قيد الموازنة)، وهو قيد يصور العلاقة بين التدفقات المالية الداخلة إلى القطاع الحكومي والخارجة منه.

المطلب الأول: أساليب التمويل المحلي

لنفترض أن ثمة عجزاً في الموازنة العامة للدولة وقد حدث لأي سبب من الأسباب، وإن هذا العجز من الممكن تمويله محلياً، والتمويل المحلي يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية:

الفرع الأول: الاقتراض من البنك المركزي

وهذا التمويل للعجز ليس له أثر انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي والزيادة في عرض النقود المتضمنة في تمويل عجز الموازنة يمكن ان تكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد من الزيادة في الإنفاق الحكومي.

(1) أبو دوح، محمد عمر: ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 62.

(2) محمد عبد الحليم عمر: الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، ورقة مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، التي يعقدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، في الفترة 15-18 أكتوبر 2000، الإسكندرية، ص 07.

وفي هذه الحالة فإن محاولة الوحدات الاقتصادية التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية، وهو ما يطلق عليه بضريبة التضخم وهو ما يزيد أيضا من سوء ميزان المدفوعات، بما يصاحبه من زيادة في معدلات الضرائب التي تقتطعها الحكومة من دخل الفرد (في الحالات التي تؤدي فيها ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة معدلات الأجور مما قد يدخل المكلف في فئة دخلية أعلى ينطبق عليها معدل ضريبي أعلى، وتظهر سريعا الآثار الاقتصادية السالبة التضخيم على الاقتصاد الوطني).⁽¹⁾

الفرع الثاني: الاقتراض من البنوك التجارية

تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبيا على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي مزاحمة القطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص، لاسيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في استثمار هذا القطاع.⁽²⁾

وهكذا فإن جزء لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار انكماشية، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام قد تلجأ السلطات العامة إلى رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية، والنتائج المحتملة لذلك في انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم، ولكن هذه الطريقة مرغوبة من قبل السلطات السياسية مقارنة بالضرائب لأنه يمكنها بهذه الطريقة زيادة الإنفاق العام دون زيادة الراتب، ودون خضوعها لتساؤل المؤسسات التشريعية أو لمحاسبتها.

ولن يكون لهذا التمويل أثر في الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، أما إذا لم يكن لها احتياطات فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص وهذه يخلق أثر المزاحمة فيخلق ضغوطا تنزيل الأثر

⁽¹⁾ عبد الرزاق الفارس: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 134.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 135.

التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي وبدلاً من الحد من الإئتمان للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي لمساعدتها والنتيجة تشبه الحال التي تقترض فيها الحكومة من البنك المركزي مباشرة.

الفرع الثالث: الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك

يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية، فإذا كان إقراض القطاع غير البنكي للحكومة يأتي من موارد مخصصة للإستهلاك فإن هذا الاقتراض سوف يكون له تأثيراً إنكماشياً على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للإدخار فإن التأثير الانكماشى المحتمل لهذا الإقتراض يكون غير مباشر ومن خلال الجهاز المصرفي، أما إذا كان إقتراض القطاع غير المصرفي يأتي من موارد معطلة أي من إكتناز . فإنه لن يكون له أي تأثير إنكماشى على طلب هذا القطاع، ولكنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي مما قد يزيد عن قدرة العرض وهو ما يعني ارتفاع مستوى الأسعار ومع فرض أن التمويل بالسندات لا يتزامن معه توسع نقدي، فإن ارتفاع الأسعار سوف يقلل من القيمة الحقيقية للمعروض النقدي ويمارس تأثيرات سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية ويعوق انخفاض العجز، مما يعني أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالاققتصاد الى حالة من عدم الاستقرار قد تستمر لفترات طويلة يعاني خلاله الاقتصاد من التضخم، أو من البطالة والكساد وفقاً للوضع التوازني الأولي وسلوك الأسعار مع تزايد التمويل بالسندات.⁽¹⁾

والطريقة الأولى من الاقتراض (الاقتراض من البنك المركزي أو خلق نقود) تختلف عن الثانية والثالثة في أنها لا تؤدي إلى أية زيادة في حجم الديون، ولهذا فهي تشبه الضرائب من حيث الآثار، وبالمقابل فإن الدين الواقع على الحكومة إذا ما اختارت تمويل العجز ، من خلال الطريقة الثانية والثالثة سيترتب عليها تحمل مدفوعات الفوائد، ولذا فإن صافي المساهمة التي يقدمها هذا التمويل للعجز تعتبر أقل من المساهمة الكلية.

(1) عبد الرزاق الفارس: مرجع سبق ذكره، ص 136.

الفرع الرابع: الضرائب

تعتبر الضرائب أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، فزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتببات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص فإن هذا الأخير وللحفاظ على نفس نسبة الأرباح، قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وبالتالي فإن الضرائب قد تحمل عبئها العاملون عن طريق ارتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، وفي المقابل قد يطالب العمال بالرفع في معدلات الأجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع السلع والخدمات (معدلات التضخم)، وهذا من شأنه بالتحويل السابق تقليل هامش ربح المؤسسات، ونفس النتيجة تتحقق إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتببات.

ومما سبق نستنتج أن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلباً على معدلات الاستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو إنتاجية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أساليب التمويل الخارجي

ويأخذ أحد أشكال المنح والقروض المسيرة أو التفضيلية والقروض التجارية.

الفرع الأول: المعونات الأجنبية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تحل المعونات والهبات الأجنبية أهمية كبرى لبعض الدول، خاصة النامية منها، الأمر الذي جعل بعض من هذه الدول، تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها العامة سواء كان العجز مؤقتاً أو مؤمناً، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، وهذه السلع تباع محلياً، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، ويمكن أن تكون المنح المخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، بهدف مساعدتها

(1) عبد الرزاق الفارس: مرجع سبق ذكره، ص 134.

على زيادة معدل التنمية الاقتصادية، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الموازنة لمعالجة العجز.⁽¹⁾

والمعروف أن نسبة المعوقات إلى الدخل القومي الإجمالي للدول الغنية المعروفة باسم دول مجموعة "الداك" (لجنة المساعدات الاجتماعية لمنظمة التعاون والإينماء الاقتصادي) مازالت دون المستوى المطلوب ولا تتلاءم مع حجم الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، إذ يبلغ متوسط نسبة هذه المعونات نحو 0.25% من إجمالي دخلها القومي، وهي نسبة أقل مما كانت عليه في عام 1990، وأقل من هدف الأمم المتحدة المعروف التي طالبت الدول الغنية بإنفاق 0.7% من إجمالي دخلها القومي على المعونات بالرغم من أن المبالغ المطلوبة لمساعدة الدول النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متواضعة بحجم ثروات الدول المتقدمة اقتصادياً.⁽²⁾

غير أنه إلى جانب الآثار الايجابية التي يمكن أن تلعبها المعونات الأجنبية، خاصة المتقدمة منها للدول النامية، في توفير قدر من احتياجاتها التمويلية تساعد في تغطية عجز موازنتها العامة، وتلبية احتياجاتها، فإن الآثار البيئية التي تنجم عنها أيضاً كثيرة، يمكن أن نورد أهمها في النقاط التالية:⁽³⁾

- أولاً: تعمل المعونات المالية التي ترد في شكل منح أو قروض على زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق موازانات البلدان النامية، لما يشترط فيهما من فوائد عالية ن وهو ما يؤدي إلى أن تكون الدول المتقدمة هي المستفيد الحقيقي من المساعدة.

- ثانياً: إن المعونات الغذائية الأجنبية، وعلى الأخص الأمريكية لا تركز على الدول التي يفتك بها الجوع الأعظم، وإنما تركز على الدول التي تعتبر حكوماتها حلفاء للاحتكارات الأمريكية.

- ثالثاً: تعمل المؤسسات والجهات المقدمة للمعونة على مراعاة مصلحة الدول المانحة أولاً وذلك بتشجيع صادرات التكنولوجيا في هذه الدول، دون الأخذ في الاعتبار صالح الدولة المتلقية إلى جانب ذلك قد تكون

(1) عبد الرزاق الفارس: مرجع سبق ذكره، ص 133.

(2) سميح مسعود، المعونات الدولية في خدمة أهداف التنمية على الموقع الإلكتروني:

<http://www.elaph.com/web/economics/2018/03/htm?sectionarcgive=economics#sthash>

(3) محمد حلمي الطوابي: أثر السياسة المالية الشرعية لتحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، ط 1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007،

أمثال هذه المعونات محاولة لاختبار العملية التكنولوجية، مما يعني فساد هذه المعونات أو هي معونات ملوثة كما يراها آخرون.

- **رابعاً:** تثير المعونات الاقتصادية الكثير من المشاكل كمشكلة تقييد المعونات الاقتصادية أو مشكلة أعباء انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على الموارد القومية للدول النامية في المستقبل، فمثلاً قد ينص عقد القرض أو المنحة على أن الدولة المقترضة يجب أن تقوم بإنفاق القرض فيما يتعلق باستيراد السلع والخدمات من السوق أو المصدر التي يتحدد لها في العقد، وقد يتم الإيحاء للدولة المقترضة أو التي تلقت المعونة أن عدم إنفاقها في سوق معين قد يهدد استمرارية المعونة أو القروض في المستقبل.

- **خامساً:** كذلك فإن المعونة قد تستخدم لتحقيق أهداف سياسية لصالح الدولة المقدمة للمعونة، مما يجعلها معونات ملوثة على حد تعبير البعض.⁽¹⁾

- **سادساً:** استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية، مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى التخلف، وتفاقم مشكلة التفكك الاقتصادي والتبعية والارتفاع الهائل لحجم الدين الخارجية وأعباءها، مما يجعل طاحونة المديونية تدور على قواعد من القروض والمساعدات الملوثة.

الفرع الثاني: القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

ويقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً.

ويعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية، التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومات والقطاع العام... إلخ، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية، التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطاً تضخيمياً.

وخلال حقبة السبعينيات، و إلى حد ما حتى أوائل الثمانينات ن توسعات أغلبية الدول النامية ذات العجز المالي إلى اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي كالقروض الحكومية الثنائية، والقروض من مصادر

(1) مرغاد لخضر : نظم التمويل المحلي-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2008، ص 48.

خاصة مثل البنوك التجارية والقروض متعددة الأطراف وأنداك كانت هناك تخمة في السيولة الدولية، وفيض كبير من المدخرات في الأسواق العالمية تبحث عن تصريف لها، وخاصة بعد تدوير الفوائض النفطية والنمو العارم الذي حدث في السوق الأوروبي للدولار.

وقد تمكنت بلاد نامية كثيرة من تمويل جانب كبير من نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية من خلال هذا المصدر، حيث زادت سرعة الاستدانة بشكل خطير في كثير من هذه الدول توهما منها بأنه من الممكن الاستعانة إلى هذا المصدر التمويلي دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل أو المتوسط. لكن سرعان ما نمت أعباء هذه الديون بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي الأخرى، وظهرت متاعب شديدة في خدمة هذه الديون الأمر الذي اضطر دولا مثل المكسيك الأرجنتين، وشيلي إلى طلب إعادة جدولة ديونها في نادي باريس عام 1982 وما انطوى عليه من تدخل سافر من جانب الدائنين والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للبلد الذي طلب إعادة جدولت ديونه، وبالتالي انتقال صناعة القرار الاقتصادي من الصعيد الداخلي إلى الصعيد الخارجي وما ينجم عنه من توترات اجتماعية وسياسية. ومما سبق يتبين لنا أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها، وتجاوزها الحدود المعقولة، وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الاستدانة لسداد القروض السابقة.⁽¹⁾

(1) رمزي زكي، إنفجار العجز: مرجع سبق ذكره، ص 130.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل بنية أو هيكل الميزانية العامة للدولة فتطرقنا إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تناولنا لعجز الموازنة ناهيك عن أساليب تمويل العجز في الموازنة ومن هنا توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- ❖ أن الميزانية العامة للدولة هي أحد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهي تمثل أسلوباً منظماً من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية.
- ❖ تكون الموازنة العامة في حالة توازن عند تساوي مجموع الإيرادات مع مجموع النفقات. ويحدث العجز في الموازنة عندما تفوق النفقات مجموع الإيرادات، وتسعى الدول بشتى الوسائل من أجل حل مشكلة العجز، وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ كما أن العجز في الموازنة يمكن أن يكون متوقعا، ومخططا له، وقد يكون هيكليا وهو الأخطر، لأنه يعود إلى خلل هيكل في الاقتصاد يصعب يطول علاجه.
- ❖ إن علاج عجز الموازنة العامة للدولة باعتباره اختلالا هيكليا له تداعيات وأثار سلبية عديدة لا بد أن يحتل ما يستحقه من مكانة في أي برنامج للإصلاح الاقتصادي.
- ❖ يتم عادة تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات المعاصرة، المتقدمة منها، والنامية، إما بالاعتماد على مصادر تمويل محلية: الاقتراض من الجهاز المصرفي ومن الجهاز الغير مصرفي، أو بالاعتماد على مصادر تمويل خارجية، القروض الخارجية، المساعدات الأجنبية.
- ❖ يرتبط تمويل عجز الموازنة العامة عادة ببعض المظاهر الاقتصادية السلبية التي تصاحب طرق تمويله، ومن بينها ظاهرة التضخم التي يمكن أن تصاحب تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد.

الفصل الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

والإجراءات المتخذة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات وهو ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثير بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية. كما يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الموارد الطاقوية (البترول والغاز).

إن الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينيات والثمانينات الأفينيات، وتسعى إلى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية، وبما يتماشى مع سياستها التنموية وأهدافها المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، إذ أن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستعكس حتما على أسعار النفط، والذي سينتج عنه حالة من عدم الاستقرار وبالتالي حدوث تراكم في الاقتصاد الوطني الذي يعتبر أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار النفط والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على صادراتها النفطية ثم على الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات و أهميته في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات السائرة على طريق النمو، حيث عرف تاريخه عدة مراحل مختلفة تميزت بتحولات وإصلاحات عميقة ابتداء من النظام الاشتراكي الذي اتخذ كخيار سياسي واقتصادي لتسيير اقتصادها وبفشل هذا الأخير في تحقيق الجزائر لما كانت تصبو إليه بأوضاع اقتصادية متدهورة، إلى أن وصل إلى إتباع سياسة النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية.

وسيتيم من خلال هذا المبحث إلى تقسيم الدراسة إلى مرحلتين مختلفتين:

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)

لقد كان اتخاذ الجزائر للنظام الموجه بعد الاستقلال ضرورة أملتها الظروف والمعطيات، وجاء هذا الاختيار نظرا لما يتميز به هذا النظام من مميزات وخصائص.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الموجه

وهو اقتصاد تحكمه قوانين تسيير إداريا أي أن الدولة هي التي تتدخل في جميع الحالات وبهذا اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي لتحقيق تميمتها الاقتصادية وحققت مستويات نمو مرتفعة في السبعينيات بمعدل يقارب 7% لكن في بداية النصف الثاني من الثمانينيات عرفت البلاد أزمة مالية حادة، إذ شهدت مداخلة من العملة الصعبة تدهورا مطلقا (قيمة وحجما) الأمر الذي جعلها تفكر في تغيير نمط تسيير اقتصادها، لذا بادرت الجزائر بالقيام ببعض الإصلاحات وكذلك بذلت مجهودات كبيرة في وضع المخططات وهذا كله من أجل تحسين تميمتها الاقتصادية وكذا قطاعاتها بشكل متوازن. (1)

الفرع الثاني: مميزات الاقتصاد الموجه

يتميز هذا النظام بعدة مميزات ومن أهمها: (2)

1. يعتبر هذا النظام نظاما يرفض الصرع بين طبقات المجتمع.
2. نظام يتميز بواقعية فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية.
3. هو نظام يهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية.
4. هو نظام يهدف إلى خدمة المصلحة العامة دون المصلحة الخاصة.

(1) ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص152.

(2) سليم سعادي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، آفاق ومعوقات الانضمام، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص64.

ومن أهم ما حققه هذا النظام وبين فعاليته آنذاك تأميم المؤسسات المنجمية 08 ماي 1966 والجهاز المصرفي 1969 وفي نفس السنة ثم استرجاع مشروع مركب الحجار بعنابة . ثم القيام بمجموعة من التأمينات الخاصة بشركة توزيع المحروقات وهذا من 1968 إلى غاية 1970، أما في سنة 1971 تم تأميم (45) مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية والالكترونية وكذا البناء مع إكمال تأميم باقي المؤسسات الخاصة بالمحروقات.

كما تم بذل جهود جبارة في ميدان التكوين بحيث بلغت مصاريف التربية الوطنية حوالي (10) من الناتج الخام، بالإضافة إلى 13 معهدا تكنولوجيا وعدة وزارات تقوم بالتكوين داخليا. .، عملت الدولة على إنشاء عدة هياكل للبحث للطلبة الجامعيين الجزائريين بغرض تنويع التحليل العلمي على المستوى الوطني واكتساب التكنولوجيا.⁽¹⁾

كما يمكن تلخيص مميزات وسمات الاقتصاد الجزائري في ظل هذه المرحلة في الآتي:⁽²⁾

1. الدولة هي المالكة والمحتكرة للقرار الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا وتبادلا.
2. غياب المناخ الاستثماري في البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي يفترض فيها اتخاذ القرار الاقتصادي.
3. حجم المؤسسات الاقتصادية كبير بحيث تمثل في أغلب الأحيان قطاعا بعينه مما جعل اكبر المؤسسات تشارك في تخصيص الموارد حسب رغباتهم دون القدرة على استغلالها مما يعطل الموارد.
4. عجز في تنظيم هذه المؤسسات وتسييرها.
5. غياب المنافسة الداخلية والخارجية.
6. غياب ثقافة الجودة ناهيك عن الجودة الشاملة.
7. تضخم المشاريع وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال.
8. النظرة الساكنة للاقتصاد.
9. جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض.
10. الصعوبة في التمويل.

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 172.

⁽²⁾ علي كساب: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص 07.

11. الاعتماد على الأسواق الخارجية بشكل كبير.

الفرع الثالث: المخططات التنموية

لكي يحقق النظام الاستراتيجي جدوى قيامه اعتمد نمطا تنظيميا للتسيير الذي كان المسار لإدارة التنمية ويتضح هذا من خلال مخططات التنمية الآتية:

أولاً: المخطط الثلاثي (1967-1969)

هو أول مخطط بعد الاستقلال، وقد اعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعدده وتنفذه الجزائر، حيث شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي والقطاع شبه المنتج (الخدمات) والقطاع غير المنتج (البيئة التحتية الاقتصادية والاجتماعية) جاء لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتضمن إجراءات تنظيمية لانطلاق التنمية ووضع قاعدة تكتيكية بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه لكن افتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة.... الخ، وقد تم تحقيقه فمن أصل حجم الاستثمارات قدره 08.11 مليار دينار جزائري استهلاك منها 16.9 مليار دينار أي بمعدل انجاز قدره (1) 82 ولقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة وهي: (2)

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة 79.60 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة ب 88.1 مليار دينار جزائري والصناعة 91.4 مليار دينار جزائري.
- الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات ب 36 مليار دينار جزائري.
- الاستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس 1.2 مليار دينار جزائري موزعة على التقنية والاقتصادية 28 مليار دينار جزائري البيئة التحتية 73.1 مليار دينار جزائري.

(1) محمد بالرايح: آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص ص 59، 60.

(2) وليد عبد الحميد: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لاندماج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص ص 209، 201.

الجدول رقم (01): هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية (1967-1969).

الوحدة مليار دينار جزائري

القطاعات	الاستثمارات المخططة		المنفذة ومعدل تنفيذ الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	%معدل التنفيذ
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	0.855	76
السكن	0.413	3.7	0.249	60.2
التربية	0.912	8.2	0.704	77
التكوين	0.127	1.1	0.103	71.6
السياحة	0.285	2.5	0.177	60
الشؤون الاجتماعية	0.295	5.6	0.299	76
الإدارة	0.441	4	0.304	70
استثمارات مختلفة	0.215	1.9	0.147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82.0

المصدر: ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر 2006، ص 151.

يتضح من الجدول أعلاه أن الأهمية المعطاة للصناعة حظيت بنسبة 49% من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دينار جزائري لكن ما نفذ كان 4.750 مليار دينار جزائري أي 87% من مبلغ الصناعة المخططة، وبفارق كبير جدا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط والمقدر ب 1.869 مليار دينار جزائري بنسبة 17%، وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي التي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية، تتركز عليها أهداف المخططات اللاحقة.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء ليؤكد على نقطتين رئيسيتين، الأولى هي (تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد)، والثانية هي التي

تؤكد بأنه (في هذا التغيير العميق المنطلق فان استراتيجياتنا تجعل التصنيع في المرتبة الأولى من بين عوامل التنمية) وكذلك تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينهما وبين مناطق المدن، وإقامة المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للإستغلال والآخر للإستثمار ، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل ، بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية.

ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: (1)

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

ولقد خصص لهذا المخطط مبلغ 27.740 مليار دينار جزائري كاستثمار تم توزيعه حسب الجدول

التالي:

الجدول رقم (02): هيكل الاستثمارات ضمن المخطط الرباعي الأول (1970. 1973).

الوحدة مليار دينار جزائري

القطاع	1970	1971	1972	1973	1970-1973	نسبة الاستثمار %
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	45%
الزراعة	0.720	9100	1.100	1.400	4.170	15%
المرافق الأساسية	0.404	5000	6000	7300	2.307	8%
التعليم	0.650	6650	6820	7210	2.720	10%
التكوين	0.135	0600	1600	1320	5870	2%
السكن	0.238	2680	4380	4760	1.520	5%
النقل	0.268	3080	1310	930	8000	3%
السياحة	0.165	1700	1800	1850	7000	2.5%
الشؤون الاجتماعية	0.190	2130	2430	2880	9340	3.5%

(1) مصطفى محمد عبد الله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية

التجهيزات العامة	0.165	1750	1950	2550	7620	3%
التجهيزات الإدارية	0.210	2100	2200	2300	8700	3%
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	100%

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، الجزائر، 2004، ص 217.

ويتضح من هذا الجدول أن المخطط الرباعي الأول أولى اهتماما كبيرا للصناعة إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دينار من مجمل الاستثمارات المخططة، وهذا ما يؤكد استمرارية المسار الذي اختارته الجزائر في ميدان التنمية ألا وهو الاعتماد على الصناعة بصفة عامة، كما انه لم يهمل الزراعة حيث خصص لها مبلغ: 4.170 مليار دينار جزائري، أي نسبة 15% من مجمل الاستثمارات المخططة.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)

وهو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، فأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة حيث قدر حجمه الاستثماري ب 110 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول وتتخلص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي: (1)

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية قدرها 10%.
- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.
- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

يصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% عامي 1978-1979 بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1968-1969 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، وهو ما يمثل 52% من الناتج لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا للتأخر في الانجاز والبيروقراطية. (2)

(1) محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 223.

(2) مراد زايد: دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 72.

الجدول رقم (03): توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	مجموع النفقات المرخصة	%	تكاليف البرنامج	%
الصناعة	42.000	38	65.350	51,7
الزراعة	12.005	8	9.222	7,3
الري	4.600	4	4.840	3,8
السياحة	1.500	18	1.200	0,9
الصيد البحري	1550	1	54	-
المرافق الأساسية	15.521	10	16.718	13,2
التكوين والتعليم	9.947	7	8.988	7,1
الشؤون الاجتماعية	14.610	10	12.330	12,9
التجهيز الإداري	1.399	2	1.304	1,2
شؤون أخرى	2.520	2	2.463	1,9
المجموع	110.217	100	126.471	100

المصدر: ياسمينة زرنوح، مرجع سبق ذكره، ص151.

نلاحظ من الجدول أن الصناعة لازلت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة، حيث شكلت نسبة 38% ثم ارتفعت إلى 51,7% بعد مراجعة تكاليف الإنتاج، و هذا يعني أن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.

إضافة إلى ذلك أعيد هيكلة القطاع الفلاحي بحيث تحصلت على استثمارات بلغت نسبتها 12% توزعت بين الزراعة 8% والري 4%

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

إن الهدف الرئيسي لهذا المخطط هو إعادة التوازن الشامل للاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات في جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث خصصت موارد معتبرة لتمويل برامج المخططات السابقة لم يتم إنجازها، كما اعتمدت الجزائر المخطط الخماسي الأول على فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدها المخططات الثلاثة السابقة وهي فترة خمس سنوات، وتتمثل أهداف هـ

المخطط في مضاعفة العمل الصناعي من أجل إتمام المشاريع الجاري انجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجات الوطنية، ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، ولذا إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة.⁽¹⁾

وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

الجدول رقم (04): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	باقي سنة 1970	برامج جديدة	تكلفة البرامج	الترخيص المالي	الأوزان النسبية للترخيص %
الصناعة	82.9	153.6	236.7	174.5	43.8%
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	11.8%
النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	3.2%
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8.0	6.0	1.5%
التخزين والتوزيع	8.8	9.0	17.8	13.0	3.2%
الطرق ومحطات النقل	8.6	19.6	28.2	17.5	4.3%
تهيئة المناطق الصناعية	0.7	1.4	2.1	1.4	0.3%
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	2.4%
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	10.5%
السكن	34.5	58.0	29.5	60.0	15%
الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	1.7%
البنائات الاجتماعية الأخرى	3.1	8.1	12.2	9.3	2.3%
المجموع	196.9	163.6	560.5	400.6	100%

المصدر: عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 219.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400.6 مليار دينار جزائري، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.5 مليار دينار

⁽¹⁾ Hocine Benissad: Algérie: Restructurations Et Réformes Economiques 1979-1993 , OPU, Alger, 2018, P :06

جزائري، مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة وهو 159.9 مليار دينار جزائري سيتم نقله إلى المخطط التالي.

كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن 63.3% من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية والباقي استثمارات غير إنتاجية، وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي الذي يمثل معدل استثماراته المعتمدة ما يقارب 44% من الاستثمارات.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

والذي يتميز بأنه تكملة للمخطط الخماسي الأول من جهة، وأنه أعطى الأولوية لقطاع الفلاحة والري والاعتماد على الخارج من جهة أخرى، وقد شكل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وقد كانت تستهدف توقيع وتنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم الكفل بطموحات الأمة وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي، وتقوية استقلالية الاختبارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث سعى إلى بلوغ غايتين: (1)

1 تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكنة تعبئتها من جهة.

2 إدراج المخطط في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك كانت توجد أولويات رئيسية للمخطط الخماسي الثاني والتي تتمثل في:

- تطوير قطاع الفلاحة.
- تقليل الاعتماد على الخارج.

ومن الأهداف العامة التي وضع المخطط الخماسي الثاني من أجلها نذكر ما يلي:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

(1) سعدون بو كيبوس: الاقتصاد الجزائري - محاولتان من أجل التنمية - ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص ص186،

- المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية.⁽¹⁾

وقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دينار جزائري كغلاف استثماري ، وفيما يلي توزيع الاستثمارات المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989):

الجدول رقم (05): استثمارات المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة(1985-1989):

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
الفلاحة والري	115.42	79.00	42.301
الصناعة	251.60	174.2	85.512
مؤسسة انجاز أشغال البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
القطاع شبه المنتج (السياحة، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع)	66.03	40.65	24.462
الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.290
مجموع الاستثمارات	828.38	550.00	370.5

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص257.

والنتائج التي يمكن استخلاصهما من الجدول السابق هي:

- اتجاه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدمات.

⁽¹⁾ مسعود درواسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر - 1990-2004، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص354.

- تسجيل تناقض في الاستثمارات الفعلية أقل من الاستثمارات المقررة حيث أن حجم الاستثمار الفعلي يقدر ب 370,5 مليار دينار جزائري بينما المقرر هو 550.00 مليار دينار جزائري، وبهذا يمكن الاستخلاص أن النتائج المحققة في المخطط الخماسي الثاني لم تكن في مستوى طموحات هذا المخطط، بحيث بلغت معظم القطاعات الاقتصادية درجة ركود اقتصادي، ولقد انتهت هذه النتائج السلبية إلى إعادة النظر من جديد في الإستراتيجية التنموية والتي تتماشى مع التوجهات الجديدة للبلد من جهة والتوجهات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق (1989 إلى 2017):

بعدما فشلت الجزائر في تنمية اقتصادها في ظل النظام الاشتراكي، وبعد كل الإصلاحات التي جربتها لتصحيح وضعيتها، ارتأت أن الحل الواحد والوحيد أمامها هو تغيير ذلك النظام نحو اقتصاد جديد وهو اقتصاد السوق لعلها تستطيع الخروج من دائرة التدهور.

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد السوق

تردد منذ سنوات عديدة كلمة اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر فما هي السوق:⁽¹⁾

إن السوق هي السيورة التي تجعل قرارات الأفراد المرتبطة باستهلاك مختلف السلع والخدمات وقرارات المؤسسة المرتبطة بإنتاج السلع تخضع لآلية السعر.

ويقصد باقتصاديات السوق تلك الاقتصاديات التي تعتمد على ميكانيزمات قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن، وهذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

كما يعرف اقتصاد السوق بأنه اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفريعاتها المختلفة المعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير محدودة للإنسان وموارده المحدودة، وكون اقتصاد السوق يعني أن غالبية فعالياته الإنتاجية والمادية وغير مادية إن لم تكن كلها يقودها منطق السوق القائم على العرض والطلب التبادل، الربح والخسارة، المنافسة وحسابات تكلفة الفرصة البديلة.

(1) عبد الرزاق مولاي لخضر: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 15.

الفرع الثاني: مبادئ اقتصاد السوق

من أهم مبادئ اقتصاد السوق ما يلي:

أولاً: المصلحة الذاتية

كون اقتصاد السوق اقتصاد حراً، فهو يركز أساساً على المصلحة الذاتية دون أن يلغي المصلحة العامة، فالمقصود بالمصلحة الذاتية هو أن تكون لدى الفرد الرغبة في تحقيق أكبر ربح ممكن، بينما المصلحة العامة تعني الربح لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.

ثانياً: الحرية الاقتصادية

يقصد بها الحرية التامة في الاستثمار وامتلاك وسائل الإنتاج، إذ تخول له الحرية في الإنتاج، الاستهلاك وكذا الادخار.

ثالثاً: تحرير السوق

من بين أهم المبادئ التي يقوم بها اقتصاد السوق هو تحرير السوق، الـذي يتجسد من خلال تحرير الأسعار بمعنى أنها تحدد حسب القدرة الشرائية للمستهلك وفق قانون العرض والطلب المنافسة الحرة، فهي تخلق الرغبة في التفوق على المؤسسات المجاورة، وبالتالي سوف تلجأ إلى تحسين وتطوير الجودة ونوعية منتجاتها وتحرير التجارة.

رابعاً: الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

لا يمنح بمقتضى هذا المبدأ الحق للفرد في امتلاك واستخدام وسائل الإنتاج دون قيود لا على الكم ولا على الكيف. هذه الملكية تشجع الخواص على زيادة الإنتاج وتطويره وللوصول للملكية الفردية يستوجب على الدول المنتهجة لاقتصاد السوق أن تطبق الخصوصية، فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق العالمية.

أنها مبادئ هامة اعتمدها الجزائر من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتخلي عن النظام الاشتراكي بحيث أبدت الجزائر نيتها في الدخول فيه رغم صعوبات جمة واجهتها مثل:

- ارتفاع الطلب.

- قلة رؤوس الأموال.
- سيطرة الاحتكار في الأسواق وانعدام المنافسة.
- سيطرة التجارة على النشاطات الأخرى.
- فرض السياسة الجبائية على الاستثمارات الأجنبية.
- رداءة تسيير المديونية الخارجية.
- برنامج الاستعداد الائتماني الأول: وقع في 31 ماي 1989.
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني: وقع في 3 جوان 1991.⁽¹⁾

هدفت الاتفاقيتان إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للجزائر ، مقابل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية كان أهمها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص العجز الموازي، إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- بيروقراطية الإدارة.⁽²⁾

الفرع الثالث: مراحل الأزمة الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق (1989-2010)

يمكن تقسيم هذه المراحل إلى مرحلتين فرعيتين:

أولاً: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (1989-1998)

رغم تطبيق الحكومة لبعض الإصلاحات الجزئية خلال الفترة 1986-1988، إلا أن حدة الأزمة الاقتصادية ما فتئت تزداد من سنة لأخرى، وقد تجلت مظاهرها في ارتفاع حجم المديونية كما التقلب الحاد في أسعار المحروقات قد أثر سلباً على حجم صادرات البلد، كل ذلك أرغم الحكومة على اللجوء إلى

⁽¹⁾ صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى

الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 16-17 نوفمبر، 2004، ص5.

⁽²⁾ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص148.

المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي سنة 1989، حيث تم عقد اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي هما على التوالي:

كما تم في سنة 1990 إصدار قانون رقم: 90-10 المتعلق بقانون القرض والنقد، الذي اعتبر نقطة تحول هامة في مسار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إذ تضمن هذا القانون قواعد أعدت وفق لمبادئ اقتصاد السوق، تضمن تكيف القطاع المصرفي وفقا لهذا التوجه الجديد.

ورغم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات، إلا أن الأزمة الاقتصادية ازدادت خطورة، الأمر الذي أرغم الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي، حيث تم الاتفاق على تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي هيكلي يمتد لأربع سنوات (1994-1998) تحت إشراف صندوق النقد الدولي.⁽¹⁾

وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين هما:

1- مرحلة التثبيت الهيكلي: (1994-1995): من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية:⁽²⁾

- التخفيض من حدة الموازنة العمومية عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي.
- إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب.
- إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر الصرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة: 47,17% في سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الاسمية.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الاستيراد.
- جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للعملاء التجارية بعد تعديل سعر صرفه.

(1) العباس بهناس: فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص27.

(2) مدني بن شهرة: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص112.

2- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998): تضمنت مجموعة من الأهداف أهمها: (1)

- مواصلة عملية التحرير الاقتصادي وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية والبدء بخصوصية جزء منها.
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ثانيا: مرحلة تطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي (2000-2010)

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بنوع من التناقض فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، معدلات التضخم، حجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومن جهة أخرى هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة.

أمام هذا الواقع لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تضمنت هذه السياسة تنفيذ برامج متعددة على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بقيمة 525 مليار دينار جزائري، 07 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي خصص له مبلغ 4202,7 مليار دينار جزائري، (150 مليار دولار)، مع العلم أن الحكومة بصدد تنفيذ برنامج ثالث في الفترة (2010-2014) تقدر قيمته بـ 250 مليار دولار، والذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تشهده البلاد منذ استقلالها. (2)

(1) سامية نزالي: التأهيل المصرفي للخصوصية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقد ومالية وبنوك، جامعة البلدة، الجزائر، 2005، ص ص 191، 192.

(2) بن عزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 196.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني ، خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة من بترول وغاز ، والتي كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية، مما دفع بالجزائر باسترجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث أن إجراءات المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

لقد مر إنتاج النفط في الجزائر بعدة مراحل ولعل من أبرزها ما يلي:

الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971)

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، تغير أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية،⁽¹⁾ حيث بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار التي تم اكتشافها من قبل.⁽²⁾

وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر.

وبعدما تأكدت الإمكانيات الباطنية للصحراء الجزائرية، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية والإدارية فحاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج (المحروقات) وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي (code pétrolé saharien)، الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي (Droit Minier Français) وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد

(1) عصام بن الشيخ: قرار تأميم النفط الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2012، ص19.

(2) **Compagnie Française Des Pétroles (Algérie)** , Et , Société Nationale De Recherche Et D'exploitation Des Pétroles En Algérie .

المنجمية الفرنسية والنظام المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط،⁽¹⁾ حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون:

- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك "Sonatrach"

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني وفي سبيل كسر الاحتكار الذي تفرضه الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها أقدمت الجزائر على تأسيس شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" بتاريخ 1963/12/31 من أجل حماية المصالح الوطنية وضمان الاستغلال الأمثل لهذا المورد الحيوي، ومنذ تأسيسه هـ ذه الشركة بدأت السياسة الجزائرية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل ثم التنقيب و الإنتاج لاحقا، وقد ارتفع رأس مالها من 40 مليون دولار إلى 400 مليون، لتأتي قضية La Trapal "الثغرة التي استغلتها الجزائر آنذاك لإعادة التفاوض حول قانون البترول الصحراوي حيث تسبب الخلاف بين الحكومة وشركات فرنسية حول مد أنبوب غاز من حاسي مسعود إلى بجاية لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية والتي حكمت لصالح الجزائر وبهذا تم توقيع اتفاق 1965/07/29 بين سوناطراك وتجمع "L'erap".⁽²⁾

كما قد تم إنشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز بشكل عالمي ورسمي إثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01، كما أنها قامت بشرائه قدرت نسبتها ب 51% و 49% التي كانت هي الأولى من نوعها بين سوناطراك وشركة غنية الأمريكية، وفي نهاية 1968 كانت بداية سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي.

⁽¹⁾ Sonatrach: Rapport Annuel 2005.

⁽²⁾ زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة : القطاع النفطي بين الواقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد9، 2011/04/27، ص50.

مع بداية 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم غيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل، وقد لقي هـذا الإجراء الرفض من الطرف الفرنسي فأدى بهما إلى إجراء مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، وقد فشلت من جديد تلك المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وقد أسفر هـذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 04/02/1971.⁽¹⁾

ثالثا: تأميم المحروقات

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورة يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وأقرت بضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

وهذا ما تجسد على أرض الواقع عام 1971 عندما أمتت الجزائر قطاع المحروقات وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية و نهائية، و أرسلت بذلك أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها، وأعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها بسيط سيطرتها على القطاع.

وفي 24/02/1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: « أود أن أعلن رسميا وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية ابتداء من تاريخ اليوم»: ⁽²⁾

- 1 رفع المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51%.
- 2 تأميم النقل الجزائري.
- 3 تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وبهذا القرار فقد أعلن الرئيس هواري بومدين استرجاع السيادة الوطنية على النفط وإلغاء الامتيازات التي

⁽¹⁾ يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1996، ص ص103-106.

⁽²⁾ عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1930-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص151.

كانت ممنوحة للشركات الفرنسية، كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات ضمانات تتمثل في:

- تمويل السوق الفرنسي بالبتروال الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركات "جيني" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات (1971-2012)

تنتطق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1979) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبيك إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام مما أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا داخل في مخصصات الخماسي الأول، والتي دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني، أما فترة 1986-1989 فقد شهدت الصدمة البترولية الأولى والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد، بحيث قدر العجز المالي بالخبزينة في نهاية 1993 ب 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات بإدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1992/12/24 ومن أهم هذه التعديلات:

- توسيع ميدان تدخل الإستثمار الأجنبية.
- تشجيع التنقيب.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.
- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتج.

أما فترة 2000-2012 فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثفا و ذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات انجاز المشاريع مثل: مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف ببسكرة في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي بلغ في ه ذه الفترة 90 إلى 100 دولار، مما مكن الدولة من تسديد وتخفيض المديونية، وفي الفترة من (2007-2012) فقد كان

نشاط قطاع المحروقات مكثف ، وذلك من مختلف الميادين (البحث، التنقيب، الإنتاج، النقل، التوزيع، التسويق، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز الكثير من المشاريع.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

للنفط أهمية كبرى كونه مصدر هام للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، ومصدر بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدر من جهة ثانية، وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول فإن النفط أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال. لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مساهمة قطاع المحروقات في كل من حجم الصادرات الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

احتلت المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا هذا، فلا طالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر.

وعبر كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري فقد كانت صادرات المحروقات تمثل ما يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية وذلك رغم كل الجهود المبذولة ورغم النداءات المتكررة بضرورة تطوير صادرات أخرى من غير المحروقات، ولقد كان للإيرادات المالية الناتجة عن تصدير البترول وموارده المشتقة في ظل أسعار البترول المرتفعة، ساعدت كثيرا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري وتمكنت من خلال ذلك من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات.⁽²⁾

والجدول التالي يوضح ما تطرقنا إليه وأن الميزان التجاري يعتمد في تحقيق فوائضه على صادرات المحروقات، وذلك على الأقل خلال الفترة (2005-2016):

⁽¹⁾ Http/ WWW. ENTV. Dz. / Le 15 Avril 2018/ A 21h

⁽²⁾ لطرش فاطمة، مبروك خديجة : أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2015)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016، ص 81.

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات (الوحدة مليون دينار)

القيمة بالمليون دينار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	2781
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	27102
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	659.17	659.17	62886	34568	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-17034	-17844

المصدر: عن الموقع الإلكتروني [Http://Www.Andi.Dz/Index.Php/Ar/Statistique](http://Www.Andi.Dz/Index.Php/Ar/Statistique)

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يركز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات، والتي عرفت سنة 2016 تطورا معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى 2781 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة 8,12%، بخلاف المحروقات التي عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها،

فمن قيمة 32599 مليون دولار سنة 2015 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة 54,97 %⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي

يعتبر الناتج الداخلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما.

وبما أن النفط سلعة هامة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير مرتبط جد الارتباط نحو القطاع النفطي،⁽²⁾ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة %	المحروقات	الناتج الداخلي الإجمالي	السنوات
39.43	1616.3	4098.8	2000
34.03	1443.9	4241.8	2001
32.80	1461.3	4454.7	2002
36.08	1849.0	5124.0	2003

⁽¹⁾ ربيع قرين، شراف عقون: إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله . الجزائر، العدد الخامس، 2017/04/30، ص 16.

⁽²⁾ كيجل محمد وآخرون: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 95.

37.71	2319.8	6150.4	2004
44.32	3352.9	7563.6	2005
45.56	3882.2	8520.6	2006
43.94	4089.3	9305.2	2007
45.48	5000.1	10993.8	2008
31.19	3109.1	9968.0	2009
34.86	4180.4	11991.6	2010
36.08	5242.1	14526.6	2011
34.35	5536.4	16115.4	2012
29.98	4968.0	16569.3	2013
27.07	4657.8	17205.1	2014

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2002، 2006، 2010، 2014.

من خلال الجدول نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول والواضح من الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، ومنه يتضح أن نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2014) إذ تقدر بنسبة الزيادة 422.83% في سنة 2014 مقارنة بنسبة 2000، وهذا راجع إلى زيادة الطلب على البترول في السوق العالمية، وقد حقق قطاع المحروقات نسبة معتبرة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2006 ب 45.56% فالملاحظ أن حصة القطاع البترولي في الناتج الداخلي الإجمالي تمثل أكثر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى حتى وإن كان هناك انخفاض في بعض السنوات بسبب انخفاض أسعار البترول من جهة، وسياسة الجزائر في تقليل الاعتماد

على قطاع المحروقات وتشجيع القطاعات الأخرى من جهة أخرى. وعليه فالتناسب الطردي واضح بين تطور كل من قطاع المحروقات والنتائج المحلي الخام، فأى تحسن يعرفه الأول يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وبالتالي ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي.⁽¹⁾

الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية البترولية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات، من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لاكتسابها وإلزاميتها بنوعها النفطية والعادية.⁽²⁾

وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية والتي تشكل المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة والتي تتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت تطورا كبيرا تتجه إلى ارتفاع أسعار النفط للفترة 2006-2015 وتراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بين 60% لعام 2002 لتصل إلى 78.88% سنة 2008 وتبلغ: 61.91% سنة 2014 ولإبراز العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وأسعار النفط ظهر جليا من خلال التقلبات الحادة التي عرفت أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35.4% مسجلة 61 دولار للبرميل مما اثر على إجمالي الإيرادات والنفقات.

عرفت الإيرادات ارتفاعا مطردا بانقائها من 3639.9 مليار لسنة 2006 لتصل إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 وتصل إلى 57.5 مليار دينار سنة 2013، ووصلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات حوالي 66% تزامنا مع المنحنى التصاعدي لها.

(1) صبرينة بن عبدة، كريمة سليم: علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص50.

(2) بوعويبة مولود: العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية (VAR)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص37.

الجدول رقم (08): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار النفط

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة (مليار دج)	3639.9	3687.9	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1
الجبائية البترولية (مليار دج)	2714	2711.8	1715.4	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
النفقات (مليار دج)	2453	3108.5	4191	4214.4	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3
رصيد الموازنة مليار دج	1186.8	579.3	999.5	-541.5	-74	-63.5	-718.8	66.6-	-1257.3	-2553.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2010، 2013، 2015. *التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك 2016).

من خلال ما سبق تتضح العلاقة الطردية المباشرة بين الموازنة العامة وعائدات قطاع المحروقات ويمكن إجمال ما سبق من خلال رصد تطور الإيرادات الجبائية والنفقات ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار النفط وفق ما يوضحه الجدول السابق.⁽¹⁾

(1) حيدوشي عاشور، وعيل ميلود: أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ألكلي محند أولحاج. البويرة الجزائر، العدد الخامس، 2017/06/05، ص 5.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط:

يحتل قطاع النفط موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة أهم الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2007-2016).

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

تعتبر الإيرادات المالية شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط في بلدان أحادية المورد وعلى اعتبارات تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشك كبير على الجباية البترولية، والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار هذا الأخير يؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية.

جدول رقم: (09): تطورات الميزانية العامة تبعا لتطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2007-2016).
الوحدة (مليون/ دينار)

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	48.7	3108569	-1281954	74.66
2008	2902448	1715400	59.1	4191051	-1381158	98.96
2009	3275362	1927000	58.8	4246334	-1113701	62.35
2010	3074644	1501700	48.9	4466940	-1496476	80.35
2011	3489810	1529400	43.8	5853569	-2468847	112.92
2012	3804030	1519040	39.9	7058173	-3245197	111.49

109.38	-2205945	6024131	41.48	1615900	3895315	2013
99.68	-3185994	6995769	40.1	1577730	3927748	2014
52.79	-3172340	7656331	37.9	1722940	4552542	2015
44.28	-2343735	7279494	33.58	1682250	5011581	2016

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عجز الموازنة العامة قد أصبح ظاهرة مستمرة على طول فترة (2007-2016) وذلك بسبب عد الاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية فانخفاض أسعار النفط يفضي إلى انخفاض الإيرادات النفطية من جهة، وفي الوقت ذاته لم يجري تخفيض مماثل للإنفاق العام ليتناسب مع انخفاض الإيرادات من جهة ثانية وبالعودة إلى الجدول ومحاولة التمعن نجد انه تم تسجيل عجز في الموازنة العامة وصل إلى (-3246197) في سنة 2012، وبالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة خصوصا الموارد العادية التي وصلت 2284990 مليون دينار وأصبحت تمثل 60% من إجمالي الواردات وهذا راجع إلى الارتفاع في الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات على الوظيف العمومي، إلا أن هذا العجز يرجع أساسا إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الذي وصل إلى 7058173 مليون دينار سنة 2012 بفعل القفزات السعرية لأسعار النفط ، حيث وصلت إلى 111.49 دولار للبرميل خلال نفس السنة ، وكان لها الأثر الكبير في الاقتصاد الجزائري وزيادة الإيرادات العامة للدولة وتنشيط اقتصادها.(1)

ورغم استمرار تدني أسعار النفط سنة 2015 و2016 في حدود 52.79 و 44.28 على التوالي، ثم تسجيل عجز موازني قدر ب(-2343735) مليون دينار سنة 2016 مقابل (-3172340) مليون دينار سنة 2015 وقدرت إيرادات الميزانية سنة 2015 ب 4552542 مليون دينار مقابل 3927748 مليون دينار سنة 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 624794 مليون دينار بارتفاع 15.9% ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الجباية البترولية ب 145210 مليون دينار بارتفاع 9.2%.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على صندوق ضبط الموارد

(1) شليحي الطاهر : الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص39.

تتأثر موارد صندوق ضبط الموارد بأسعار النفط بشكل كبير، فأى تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، وأن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة، ويمكن توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على موجودات الصندوق في الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2007 - 2016)

الوحدة (مليون/دينار)

السنة	إجمالي موارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2007	4669893	-1281954	531952	00	314455	3215530
2008	5503690	-1381158	758180	00	465437	4280073
2009	4680747	-1113701	364282	00	00	4316465
2010	5634775	-1496476	791938	00	00	4842837
2011	7143157	-2468847	1761455	00	00	5381702
2012	7917011	-3246197	2283260	00	00	5633751
2013	7695982	-2205945	2132471	00	00	5563511
2014	7373831	-3185994	2965672	00	00	4408159
2015	4960351	-3172340	2886505	00	00	2073846
2016	2172396	-2343735	1387938	00	00	784458

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية لعام 2016.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد صندوق ضبط الموارد ظل في ارتفاع مطرد من سنة 2007 حيث سجل 3215530 مليون دينار إلى سنة 2013 أين سجل 5563511 مليون دينار لينخفض رصيد الصندوق بعد ذلك إلى 4408159 مليون دينار سنة 2014 إلى أن وصل إلى 784458 سنة 2016 والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض مداخل الصندوق من الجباية البترولية ، التي تعد الممول

الرئيسي للصندوق ، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السحوبات منه الموجهة بالأساس إلى تمويل العجز الموازنة والتي بلغت ما يقارب ب 91% من التغطية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

يشير التغيير في رصيد الميزان التجاري محصلة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة النفط على هيكل الصادرات للجزائر، فلن نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هي إلا انعكاس لتقلبات أسعار النفط التي تمارس أثرا سلبيا على عائدات المحروقات ، التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري كونها تمثل ما نسبة 97.5% من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (11): يبين تطور رصيد الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة (2011-2016)

(الوحدة مليون/ دولار)

السنة	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2011	2062	71427	73489	26242	26242	112.92
2012	2062	69804	71866	21490	21490	111.49
2013	2957	62960	65917	9946	9946	109.38
2014	2582	60304	62886	8580	4306	99.68
2015	5088	32699	37787	-5702	17034	52.79
2016	1781	27102	28883	17844	17844	44.28

المصدر: من إعداد الباحثين على تقارير وزارة المالية والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

يتبين من الجدول أعلاه الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على عائدات

صادرات المحروقات التي تتقلب نتيجة أسعار النفط في السوق العالمية، فالملاحظ تراجع أداء صادرات

المحروقات من 71427 مليون دولار سنة 2011 إلى 32699 مليون دولار سنة 2015، ويرجع ذلك إلى

⁽¹⁾ وفه فاطمة، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، العدد 11، 2007،

الاتجاه التنازلي المستمر في مستويات أسعار النفط من 111.49 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 44.28 دولار للبرميل في 2016، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة. كما تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض في قيمة الواردات سنة 2015 التي بلغت 5702 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 8580 مليون دولار ، وقد ساهم هذا الوضع قيّداً ابتداءً من سنة 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، وفي ضوء هذه التطورات سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاحتمالي.

الفرع الأول: تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات ، والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري. فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل النقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ... الخ، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 05 سنوات.⁽²⁾

الفرع الثاني: تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية ، وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين ، حيث تتواصل

⁽¹⁾ التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 63.

⁽²⁾ [Http://Www.France24.Com.07/04/2018](http://Www.France24.Com.07/04/2018)

الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.⁽¹⁾

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار ، قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

لكن الحكومة قد سعت بحكم انهيار أسعار النفط إلى التطمين أن هذا الإنهيار لن يؤثر على البلاد بشكل كبير ، معتمدة في ذلك على الفوائض المالية التي حققتها خلال سنوات الوفرة ، لكن هذه التطمينات سرعان ما تغيرت بعد استمرار تهوي النفط ووصوله إلى ما دون 55 دولار حيث أعلن الوزير الأول عن سياسة التقشف.⁽²⁾

الفرع الثالث: تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل ثمانين مليون دولار، وسيخفف إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.

ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة

⁽¹⁾ [https:// Maghress.Com/](https://Maghress.Com/) 2018-05-07

⁽²⁾ صحيفة البلاد: انخفاض أسعار النفط، اجتماعات الأوبك، متوفرة على الرابط:

إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة في ظل تقلبات أسعار النفط

سنحاول في هذا المطلب عرض مختلف الإجراءات المتخذة في ظل تقلبات أسعار النفط وهي

كالتالي:

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة في ظل طفرة البترولية (الوفرة المالية)

اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات في ظل الوفرة المالية الناتجة عن طفرة أسعار البترول الثالثة والتي ارتكزت أساسا على سياسة المخططات الإنمائية المتمثلة في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004): خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005/2009): خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف النهائي فقد قدر 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2006، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010/2014): خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار)، إضافة إلى إجراءات أخرى على المستوى الاجتماعي والمتعلقة بسياسات الدعم المختلفة وفي مختلف المجالات الحياتية (كالتعليم، السكن، الصحة...).

⁽¹⁾ مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول " أزمة الأسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أيام 14 ماي 2015، قسنطينة، ص ص 10، 11.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار البترول

نتيجة تراجع أسعار البترول وتقلص مداخيل البلاد من العملة الصعبة مما حتم على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

أولاً: الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية لسنة 2016

جاءت الإجراءات التي تخص الإيرادات العامة متأخرة نوعاً ما، حيث انتظرت الحكومة إلى غاية منتصف سنة 2015 لتصدر قانون المالية التكميلي لنفس السنة، الذي حمل بعض المواد التي يتيح للدولة الحصول على موارد إضافية وجديدة، حيث يمكن إبراز أهمها في الآتي.⁽¹⁾

- 1- مراجعة معدل الضريبة على أرباح الشركات لتصبح 19 بالمائة لأنشطة إنتاج السلع، 23 بالمائة لأنشطة البناء، الأشغال العمومية والري، والأنشطة السياحية، و 26 بالمائة لباقي الأنشطة.
- 2- تأسيس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية.
- 3- تعديل الرسم على المحلات مهما كانت طبيعة نشاطها.
- 4- تعديل تعريف الرسم على السيارات الجديدة، حيث تذهب 15 بالمائة من قيمة الرسم لميزانية الدولة.
- 5- فرض رسم جديد على مصنوعات الذهب، البلاتين والفضة.
- 6- رسم طابع جبائي على شهادات البيطرية بقيمة 1000 دج تذهب لخزينة الدولة.
- 7- رسم سنوي على السكن بالإضافة إلى مضاعفة غرامات التأخير والبضائع المغشوشة.
- 8- تحديد الرسم على القيمة المضافة لبعض المنتجات.
- 9- تأسيس رسم خاص على عمليات التوظيف المصرفي.
- 10- تجميع بعض الحسابات الخاصة.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01/15، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، العدد 40، 23 جويلية 2018، ص 8.

نص قانون المالية لسنة 2016 على العديد من التعديلات الجبائية سواء تعلق الأمر بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو قانون الطابع أو قانون الرسوم على رقم الأعمال أو قانون الضرائب غير المباشرة أو قانون الإجراءات الجبائية، وتأتي هذه التعديلات مكملة لتلك الصادرة في قانون المالية لسنة 2015 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة.

والتي هدفت في مجملها إلى زيادة حصيللة الجباية العادية لمواجهة الإنخفاض الحاد في حصيللة الجباية البترولية بعد انخفاض أسعار البترول، كما تضمن تعديلات لعل أهمها تخفيض الإنفاق العام بنسبة 8.8 بالمائة عن نسبة 2015، وكذا تضمين بعض المواد التي تسمح للدولة بتتويج إيراداتها وتخفيض حجم نفقاتها، حيث يمكن إيضاح أهم هذه الإجراءات في النقاط الآتية:

- 1- إجبارية إعادة استثمار 30 بالمائة من حصة الامتيازات بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من خفض أو إلغاء الضريبة على أرباح الشركات.
- 2- زيادة في تعريفه قسيمة السيارات (رفع قسيمة المركبات النفعية ومركبات الاستغلال من أجل تلمين موارد جديدة لتغطية مصاريف صيانة وتأهيل الطرق)، تخصص 50 بالمائة منها إلى ميزانية الدولة.
- 3- تأسيس رسم على المنتوجات البترولية لصالح ميزانية الدولة.
- 4- رسم ثابت على خدمات الكهرباء بقيمة 25 دج.
- 5- تعديل هيكله الوضعية التعريفية الفرعية وكذا الرسوم الجمركية.
- 6- تأسيس إتاوة سنوية على سفن صيد المرجان بقيمة 150000 دج.
- 7- رفع إتاوات الخاصة باستغلال الموارد المائية، الثروة الغابية.
- 8- دمج وإقفال بعض الحسابات الخاصة في الميزانية.
- 9- فتح حساب خاص موجه للصندوق الخاص لترقية الصادرات.
- 10- فتح رأس مال المؤسسات العمومية للاكتتاب.

من الملاحظ على قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية لسنة 2016 هو التوجه للاعتماد على الإيرادات الجباية العادية لتغطية العجز في الميزانية ومواجهة تأثير تراجع أسعار البترول على الجباية البترولية وعلى الإيرادات العامة للدولة.⁽¹⁾

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط إحدى الوسائل التي مكنت الاقتصاد الجزائري من بناء قاعدة مادية هامة، تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية، إذا تم دعمها عن طريق الاهتمام بالموارد البشرية وعقلنة تخصيص الموارد المتاحة، ذلك أن هذه الموارد بإمكانها أن تتقلب سلبا على أداء الاقتصاد الجزائري .

ومن خلال هذا يمكننا تثبيت الاستنتاجات التالية:

- 1 -الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى فكما حدثت هزة بتروية قابلتها أزمة اقتصادية وهذه الحالة منذ تأميم قطاع المحروقات.
- 2 -شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال قفزة نوعية وكان ذلك بفضل تبني الدولة الجزائرية لمجموعة من السياسات والإصلاحات مست البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني والمتمثلة أساسا في مخططات التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية.
- 3 -يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات بالإضافة إلى الإيرادات العامة للدولة .
- 4 -للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات شبه منعدمة، فصادرات الجزائر من المحروقات تمثل نسبة 98 % من إجمالي الصادرات.
- 5 -إن تقلبات أسعار النفط تشكل مصدر الخطر الذي يتعرض له اقتصاديات الدول المنتجة له ومن بين هذه الاقتصاديات الاقتصادية الجزائري الذي يعتبر فيه قطاع المحروقات العمود الفقري له.
- 6 -كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر ترتبط ارتباطا شديدا بأسعار النفط.

الفصل الثالث: عجز الموازنة في الجزائر بين الأساليب والبدائل لتحقيق التوازن

تمهيد.

المبحث الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الجباية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: بدائل قطاع المحروقات في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بواسطة العديد من الطرق والوسائل من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، فعندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي تنشأ أزمة ومشكلة في اقتصاد الدولة، ومن أبرز هذه المشاكل التي تعاني منها الدولة والتي نحن بصدد دراستها هي عجز الموازنة العامة، حيث تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز ومحاولتها على الأقل التخفيض منه وذلك باعتمادها على السياسات الاقتصادية المتاحة لها، كترشيد النفقات العامة والإصدار النقدي وزيادة الضرائب، بالإضافة إلى الجباية التي تمثل المصدر الرئيسي في تمويل نفقاتها.

والجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت سريعة التأثير بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية مما جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر باعتباره يتركز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا لهذا التذبذب الذي عرفته أسعار النفط أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

ومن أجل توضيح كل هذه النقاط ارتأينا تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: دور الجباية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: بدائل قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

أمام تعذر لجوء الجزائر في كثير من الحالات إلى خفض الإنفاق العام لتغطية فجوة الموارد المالية التي تعانيها وتحقيق نوع من التوازن في موازنتها العامة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، ورغم تعدد الرؤى التقليدية حول آليات تمويل العجز الموازني، فإنها لن تخرج من ثالث ترشيد النفقات والضرائب والإصدار النقدي، والتي سنتطرق إليها في دراستنا هذه .

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق سياسة ترشيد النفقات العامة

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام وضوابطه

أولاً: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه : « تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة».(1)

ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على أنه : « توجيه الإنفاق العام من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها، وفقا لمنظور شامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها ، وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية، وذلك بأدنى حد من التكلفة».(2)

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحد الأمثل لإنفاق العام والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة، وتجنب إهدار الأموال العمومية وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.

(1) حسن عواضة: مرجع سبق ذكره، ص 412.

(2) زين العابدين ناصر: علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة النشر، ص 82.

ثانيا: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام وأهمها:

1. الابتعاد عن الإسراف والتبذير.
2. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة.
3. فرض رقابة على الإنفاق العام.
4. الاقتصاد في التكلفة.
5. الحرص على ضمان الجودة والرفع من المر دودية. (1)

الفرع الثاني: أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي: (2)

أولاً: ترشيد الرواتب والأجور

يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، ويتم ذلك كما يلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.
- القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.
- الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.
- تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية .
- تخفيض رواتب وأجور العاملين والموظفين في الإدارات الحكومية.

(1) إبراهيم أحمد عبد الله: المالية العامة والمالية العامة الإسلامية، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص 72.

(2) محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار الامة، عمان، 2008، ص 401.

ثانيا: ترشيد النفقات الاستثمارية

تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته ومن أهم الإجراءات المفتوحة لعملية الترشيح في هذا البند ما يلي:

- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا و تأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.
- تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي ندر عائد مالي.
- القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها وبعد ذلك يتم تخفيض الإعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع.
- تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات.
- الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة و انتقال هذه المؤسسات إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي.

ثالثا: ترشيد النفقات التشغيلية

من أهم النقاط الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

- ❖ الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون ثانوية وغير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة .
- ❖ القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها.
- ❖ القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.
- ❖ البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى، ودراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.
- ❖ ومنه لا بد من ترشيد الإنفاق العام في كل هذه الجوانب من أجل التقليل من حجمه لتخفيض عجز الموازنة العامة.

ومما سبق نلاحظ أنه من أجل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام لا بد أن تطبق وفق الضوابط السالفة

الذكر، بالإضافة إلى ذلك يجب وضع معايير معينة لا بد من احترامها ومن أبرزها ما يلي: (1)

- لا بد أن يفوق معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- السعي والعمل من أجل الوصول لحالة يكون فيها الصرف في مجال الإنفاق العام الجاري متعادلا مع الإيرادات الحالية للدولة.
- يجب أن تمس عملية الترشيد معالجة مشكلات القطاع العمومي والسعي قدما من أجل رفع إنتاجيته وأدائه بصورة تؤدي بالمشروعات التي تملكها الدولة بالاعتماد على نفسها في التمويل، وبالتالي لا تكون هذه المؤسسات سببا في تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثالث: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام والأساليب الحديثة في إدارته

أولا: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز

ضرورية لنجاحها ومن أبرزها ما يلي: (2)

1. توفير بيئة ملائمة: لا بد من توفرها من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام ، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة ، سيساهم في تحقيق أهداف ترشيد الإنفاق العام.
2. كفاءة الأجهزة المالية: تعتبر من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة كاملة ومنظمة بشكل جيد ، كلما انعكس على عملية ترشيد الإنفاق العام باعتبار هذا الجهاز القلب النابض للموازنة العامة للدولة.
3. العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال : بحيث يسمح بالتعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته ويقوم بمراقبة وتقييم كل العمليات الإنفاقية وتقديم نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة.

(1) رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، ص 255.

(2) شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 90، 91.

4. **إفساح المجال للقطاع الخاص** : وذلك من أجل الاستثمار في كل المجالات بحيث ينعكس إيجابا على جانب الإنفاق العام، وذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة، ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى.

ثانيا : الأساليب الحديثة في إدارة النفقات العامة

تحتوي الموازنات العامة في الغالب على عناصر لمفاهيم متعددة وهي : هدف الإنفاق وهدف تخطيط البرامج وهدف الأداء.

وتقوم الهيئة التشريعية بدراسة الموازنة وتقوم بإجراء تغييرات فيها إذا كانت ضرورية وتقوم بتقدير المخصصات، وذلك حسب بنود ومبدأ هدف الإنفاق ويمكن أن يشمل تقرير تقديم الموازنة معلومات إضافية عن المدخلات وحتى عن بيانات حول الأداء أو البرامج ، لكنها تستعمل فقط لدعم طلبات هدف الإنفاق ومن أهم مميزاته ما يلي: (1)

- سهولة إعداده وفهمه.
- إعداد الموازنة العامة بحسب المؤسسة وأهداف الإنفاق تتناسب إلى حد كبير مع نماذج محاسبة المسؤولية.
- يسهل مراقبة المحاسبة أثناء عملية تنفيذ الموازنة.
- يمكن استخدام البيانات خلال فترة من السنوات لإجراء المقارنات.
- يتميز بأن معظم البرامج تسير في معظم النفقات التي لا يمكن تجنبها، وتستند القرارات السنوية إلى التغييرات في البرامج وليس إلى إجمالي إعادة التخمين.
- استخدامه لا يحول دون إتمام بيانات هدف الإنفاق ببيانات التخطيط والتقييم المترافقة عموما مع مفاهيم أخرى للموازنة.

إن التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام ، تقتضي بتكامل تقسيمات الموازنة سواء ميزانية الاعتمادات أو ميزانية الأداء أو ميزانية التخطيط والبرامج ، بحيث يبرز كل تقسيم أوجه قصور التقسيمات الأخرى وذلك في إطار تقسيم مركب تتوافر فيه متطلبات ترشيد الإنفاق العام.

(1) خالد الميهاني: الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة ، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الرابع "الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة"، بيروت، 2008، ص 337.

الفرع الرابع: سياسات ترشيد النفقات العامة: خطة الحكومة لمواجهة الأزمة

1- ترشيد الواردات (سياسة رخص الواردات): لقد سارعت الحكومة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة عجز الموازنة العامة، بسن مجموعة من الإجراءات أغلبها أخذت طابعا إداريا لإعادة تنظيم التجارة الخارجية. ولعل أهم الإجراءات التي أعلنت عنها وزارة التجارة هي إخضاع نشاط الاستيراد لنظام الرخص، بحيث يهدف هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها، وبالكميات التي تكفي احتياجات المواطن الجزائري.

● **تعريف رخص الاستيراد:** هي رخصة أو تصريح تصدرها إلى المستورد سلطة حكومية مختصة، تسمح له بموجبها بجلب كميات محددة من بضائع وسلع محددة لا يمكن استيرادها إلا بمثل هذه الرخصة. وهي أداة حكومية لضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية، وهي آلية للتأكد من السياسات التجارية وتنفيذها في ما يتعلق بمنح معاملة تفضيلية واستيفاء متطلبات ما قبل الموافقة، وكذلك متطلبات الصحة والسلامة الإجبارية. بما أن القوانين الجديدة ستسمح بالتحكم أفضل في المصاريف، فهي ستطبق فقط على المنتجات التي أصبحت تنقل كثيرا فاتورة الاستيراد ومنها: المواد الاستهلاكية المصنعة كليا سواء كانت مواد غذائية أو غير غذائية، وبالتالي فإن تدخل الوزارة سيشمل هذا النوع من الواردات بغرض التحكم فيها.

فاتساع نشاط الاستيراد أصبح يتقل الخزينة العمومية، فقيمة المنتجات الغذائية المصنوعة كليا والمستوردة بلغت حوالي 15 مليار دولار سنويا، إلى جانب حوالي 5 ملايين دولار لاستيراد السيارات و 1.6 مليار دولار لأغذية الحيوانات و 600 مليون دولار قيمة الأدوات الكهرومنزلية، وأزيد من 600 مليون دولار لاستيراد مواد التجميل وغيرها.

فيما يخص الرخص الجديدة سواء المتعلقة بالمواد الاستهلاكية أو السيارات أو بمواد البناء، فستمكن من تحديد حجم الواردات حسب الاحتياجات الوطنية، قصد تجنب الوقوع في الفائض الذي يتقل الخزينة ويضر الإنتاج المحلي.

2- تبني معايير الكفاءة المالية: إن تطبيق قواعد الحوكمة في الاقتصاديات الكفؤة يؤدي بالضرورة إلى ترشيد النفقات، لكن في الدول العربية كالإقتصاد الجزائري، فإن البيئة مناسبة لتفشي التبذير داخل المجتمعات مما يتطلب سياسة صارمة لترشيد النفقات والتسيير الفعال لاحتياطي الصرف.

كما شرعت الجزائر بتسطير سياسة متعلقة بالتصدير لتعويض ما فقدته من إيرادات بسبب تراجع أسعار البترول وذلك عن طريق: ⁽¹⁾

- **ضمان الجودة:** فحسب وزارة الصناعة والمناجم أن الجزائر سجلت تأخرا كبيرا في مجال التقييس لأن مطابقة المنتج المحلي للمعايير الدولية لا يتعدى 10 % من 7500 معيار، وهو ما اضعف المنتج الجزائري محليا ودوليا وترتب عنه خسارة تقارب حوالي 128 مليار دولار بين 1963 و2013 .
- **دعم المنتج المحلي:** تستوجب عملية دعم المنتج المحلي ظروف اجتماعية معينة ، وذلك تتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حتى يتسنى له اقتناء هذا المنتج، مما دفع بالسلطات النقدية إلى عودة القروض الاستهلاكية بعد توقفها لمدة 5 سنوات وذلك وفق الإجراءات التالية:
 - تعريف وتوصيف المنتج الجزائري.
 - وضع الآليات المتعلقة بسياسة القروض.
 - تحديد قائمة المنتجات القابلة للدعم.

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب

تعتبر الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة الجزائرية ، في الحصول على الموارد المالية التي تضمن من خلالها مواجهة نفقاتها العامة، إضافة إلى دور جديد يتمثل في كونها أداة تدخل لتحقيق أهداف المجتمع وأداة للتوجيه والضبط الاقتصادي وسياسة من سياسات معالجة العجز في ميزانية الدولة الجزائرية.

الفرع الأول: استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز

⁽¹⁾ بوشليط هاجر أميرة: إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016، جامعة الجزائر 3، ص ص 178-180.

الموازنة العامة ومن ابرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة أن تؤثر فيها ما يلي : (1)
أولاً: الضرائب على أرباح رؤوس الأموال

تعتبر من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها ليس أمراً سهلاً لأنها تمارس ضغطاً كبيراً على الأفراد إذا كان سعرها مرتفعاً ، لذلك تراعى في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.

ثانياً: الضرائب العقارية

مع التطور العمراني الذي شهدته الجزائر كانت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا، لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية، وذلك باعتبار أن جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة.

ثالثاً: الضرائب على الشركات

وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تفرض على نصيب الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الجزائر في تمويل عجز موازنتها.

رابعاً: الضرائب على الدخل

تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة الدولة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخل المالية للدولة التي تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة.

(1) رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 233.

الفرع الثاني: استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله أو تداوله، فالفرد عادة لا يشعر بهذا النوع من الضرائب، لأن الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد، ومن أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي: (1)

أولاً: ضرائب الإنتاج

يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين، باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن له أن يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالاً كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها، لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانياً: الضرائب الجمركية

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية، وتكتسي أهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها واتساع نطاقها، خصوصاً وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية، لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: الضريبة على القيمة المضافة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها وخصوصاً إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها وتحصيلها، بحيث تتصف بالديمومة الإرادية طوال العام دون التقييد بفترة زمنية محددة، وتعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها، وبالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالباً ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها.

الفرع الثالث: دور السياسة الضريبية في زيادة الإيرادات الضريبية

بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول خاصة في 2015، عرفت إيرادات المحروقات انخفاضا في

(1) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

إيرادات الميزانية الكلية التي بلغت 59 % في 2014، انخفاضا إلى 46.5 % في 2015، ثم إلى 35.3 % في 2016 (61.7 % في 2013)، حيث لم تعد تغطي سوى 24.1% من نفقات الميزانية الكلية في 2016، مقابل 31 % في 2015 و 48.4 % في 2014 (61.1 % في 2013) .

فالإيرادات الضريبية بلغت 2422.9 مليار دينار في 2016، مقابل 2354.7 مليار دينار في 2015، أي ارتفاع بنسبة 2.3% مقابل 12.6% في 2015. نتج هذا التباطؤ النسبي في نمو الإيرادات الضريبية، بشكل أساسي عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخل والأرباح (69.3 مليار دينار) والضرائب على السلع والخدمات (32.9 مليار دينار)، والانخفاض في الإيرادات الجمركية (-43.6 مليار دينار).

نلاحظ أنه في 2016 بلغت الضرائب على المداخل والأرباح 45.6 %، بعدما كانت تمثل سوى 23.2 % من الإيرادات الضريبية في 2002، أي في ارتفاع قدره 1.6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، بالمقابل تمثل نسبة الضريبة على السلع والخدمات 36.8 %، مقابل 35% في 2015، علما أنها بلغت 46.3 % في 2002.

وسجلت نسبة الحقوق الجمركية تراجعاً ب 2.3 نقطة إلى 17.6 % في 2016، مقابل 26.6 % في 2002.

الجدول رقم (12): تطور هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات

(بالنسب المئوية)

السنوات	2002	2007	2012	2013	2014	2015	2016
الضرائب على المداخل و الأرباح	23.2	33.7	45.2	40.5	42.1	43.9	45.6
الضرائب على السلع و الخدمات	46.3	45.3	34.2	36.5	36.7	35.0	36.8
الحقوق الجمركية	26.6	17.4	17.7	19.9	17.7	17.5	17.6

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر .

من خلال هذا الجدول يتبين لنا تطور هيكل الضرائب على المداخل والأرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات، نقائص في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية.

بالفعل وعلى الرغم من أن سنتي 2015 و 2016 لا تؤكدان التوجهات القوية التي لوحظت خلال الفترة ما بين 2002-2014، أي ارتفاع (أولا) وزن الضرائب على الأجور في الضرائب المباشرة تزامنا مع انخفاض

وزن الضرائب على أرباح الشركات، و (ثانيا) فيما يخص حصة الضريبة على القيمة المضافة والاقنطاعات من الواردات تزامنا مع انخفاض وزن الضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية، إلا أن تطور هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة يتعارض بقوة مع التوجه نحو الارتفاع:

❖ فيما يخص حصة صافي فوائض الاستغلال في القيمة المضافة الصافية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية خارج المحروقات والفلاحة.

❖ وفيما يخص القيمة المضافة في الاقتصاد الحقيقي. (1)

الجدول رقم (13): تطور هيكل الضرائب على المداخل والأرباح

(بالنسب المئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2007	2002	الضرائب على المداخل والأرباح
57.1	57.7	60.4	60.1	64.1	48.4	47	الضرائب على الأجور
42.9	42.3	39.6	39.9	35.9	51.6	53	ضرائب أخرى

المصدر من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر.

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص ص 70-71.

الجدول رقم (14): تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات

(بالنسب المئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2007	2002	الضرائب على السلع والخدمات
53.4	59	57.2	59.7	57.9	49.5	35.4	رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات
39.2	39.6	40	37.2	39.3	48.6	45.2	رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.4	رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية
6.0	0.0	0.0	0.1	0.1	1.2	14.5	اقتطاعات على المواد البترولية

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي 2016 لباك الجزائر.

عرفت الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية في الضريبة غير المباشرة انخفاضا متواصلا بلغت مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة، وفي 2016 أدت الإجراءات الخاصة برفع بعض رسوم المحروقات إلى رفع هذه الحصة إلى 6 % من الضرائب غير المباشرة.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، وذلك عن طريق خلق كمية جديدة من النقود بدون تغطية ، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي ، لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار ، وهذه الضغوط تفاوتت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي، ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني فلن الدول نادرا ما تلجأ إلى عملية تمويل عجز الموازنة العامة.

الفرع الأول: تعريف الإصدار النقدي

«هو خلق كمية من وسائل الدفع المتداولة خلال فترة زمنية معينة، وهذا يمثل خلق النقود التي تشمل كلا من النقود الداخلية المتمثلة في: النقود المصرفية والتسهيلات الائتمانية والنقود الخارجية ووحدة

النقود القانونية»⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مبررات الإصدار النقدي الجديد

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل السياسات الاقتصادية لتحقيق آثار توسعية على الاقتصاد، من أجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل الكامل. فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل، فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي وإلى رفع مستوى التشغيل نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي.

فالإصدار النقدي الجديد يعتبر الملجأ الأخير التي تلجأ إليه الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة ، وإن كان هناك بعض الاقتصاديين يرون إمكانية الاعتماد على الإصدار النقدي حتى مع وجود إمكانية لاقتراض من القطاع الخاص ، وذلك إذا كان هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، ومنه التأثير على مستوى الاستثمار. أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد، إلا إن كان موجها للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تنجر عليه آثار تضخمية وخيمة.

الفرع الثالث: الآثار الناجمة عن التمويل بالإصدار النقدي

يعرف التمويل التضخمي بأنه سداد العجز في الموازنة بالوسائل النقدية أي بإصدار نقدي جديد أو خلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع) ، وذلك من أجل تغطية الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهذه الزيادة في العرض النقدي ، لا تتناسب مع حصيلة الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع المستوى العام للإيرادات، وبالتالي حدوث التضخم وفيما يلي أهم الآثار المترتبة عن التمويل التضخمي :

أولاً: إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة والمتوسطة

حيث يؤدي هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع مداخيل أصحاب رؤوس الأموال محققين أرباح، وبالمقابل تتدهور المداخيل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابت والأجور ، من جراء هذا الارتفاع المستمر في الأسعار تتدنى مستوياتهم المعيشية.⁽²⁾

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016: مرجع سبق ذكره، ص ص72، 73.

(2) عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي للاقتصاد العام، ص 190.

ثانيا : إحدات تفاوت في توزيع الثروة القومية

إن عجز الموازنة يؤدي من خلال التضخم إلى إحدات تفاوت في توزيع الثروات حيث أن أصحاب الثروات والمدخرات المالية والنقدية خسارتهم مؤكدة بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية للمدخرات والثروات أما من جسد ثرواته في شكل مادي فإن ربحه مؤكدا حيث أن هذا النوع من الثروات يرتفع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثالثا: تدهور قيمة العملة

تؤدي زيادة كمية النقود المتداولة إلى تدهور قيمتها وقد يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار لدرجة غير معقولة ويكون هذا الارتفاع مصحوبا بعدم الثبات في الائتمان.

رابعا: التأثير على ميزان المدفوعات بسبب التضخم

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في مجال التصدير، وهذا ما يدفع إلى ارتفاع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تتخفض حصيلة الصادرات، ومن الجانب الآخر ترتفع الواردات بسبب التضخم فتصبح أسعار السلع المستوردة تتنافس أسعار السلع المحلية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

خامسا: تدهور سعر صرف العملة المحلية

يقصد به مبادلة وحدة النقد الوطني مع العملات الأجنبية ، وحيث يتدهور سعر الصرف ينتج عنه ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالنقد الوطني ، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة الموجهة لتنفيذ البرامج الاستثمارية، وفي ظل هذه الحالة ينخفض المستوى المعيشي.

سادسا : تفاقم عجز الموازنة

إن تمويل العجز الموازني بواسطة التضخم يزيد من تعقيد مشكل العجز ، وذلك من جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة في المستوى العام للأسعار ، فيدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة كل عامل فيها هو

النتيجة والسبب في آن واحد. (1)

المبحث الثاني: دور الجباية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر

لقد عرفت الجزائر كباقي الدول تغيرات و إصلاحات جذرية بإتباعها لسياسة الخصوصية والبحث على أحسن الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية و إعادة الاعتبار للقطاع الجبائي باعتباره الممول الرئيسي للخزينة العمومية، فكان على الجزائر تبني سياسة جبائية تتماشى مع متطلبات السوق و مواكبة التكنولوجيا العالمية، من خلال دراستنا هذه سنتطرق إلى الجباية و الإصلاح الجبائي في الجزائر، حدود الجباية في تغطية العجز بالإضافة إلى فعالية الجباية البترولية والجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.

المطلب الأول: الجباية والإصلاح الجبائي في الجزائر

تعتبر الجباية من أهم مواضيع علم المالية العامة، حيث مرت الجباية بعدة مراحل حيث كانت في بداية الأمر اختيارية، ثم تحولت إلى رسوم مقابل خدمات ثم تطور مفهومها وهدفها وأصبحت أداة لتحقيق أهداف المجتمع.

الفرع الأول: ماهية الجباية

أولاً: مفهوم الجباية

نرى الجباية على أنها : «مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم». (2)

ويمكننا أن نعرف كل من الضرائب والرسوم كما يلي :

- **الضرائب:** هي اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل

(1) حمدي بن محمد صالح: توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013، ص ص 156-158.

(2) حمدي بن محمد صالح: مرجع سبق ذكره، ص 159.

خاص مباشر، لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها. (1)

- الرسوم: هي فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة ، يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداة هذه الخدمة. (2)

ثانيا: أهداف الجباية

تتمثل أهداف الجباية فيما يلي: (3)

- 1- الأهداف المالية: وتعتبر من أهم الأهداف الأساسية والرئيسية للدولة ، ويتضمن دائما حاجة الدولة إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة وتطوير القطاعات المختلفة .
- 2- الأهداف الاجتماعية: ومنها:

- إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: أي عدم تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع.
- تنظيم النسل وهذا يتمركز في المجتمعات التي تعاني الأزمة السكانية بحيث يتم فرض ضريبة لكل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد.
- إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر الاجتماعية والعادات السيئة: أي هناك الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع والتي يجب أن تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي والكلي منها مثل: الخمر السجائر وغيرها.

3- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- العمل على حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التطور والتقدم.
- الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي .
- التشجيع الاستثماري للمشاريع الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: أنواع الجباية

- تعتمد الدولة لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما الجباية العادية والجباية البترولية .

(1) محمد عباس محرز: اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص217.

(2) فليح حسن خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 170-217.

(3) إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة: مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان بدون سنة نشر، ص 137.

أ - **الجباية العادية**: يمكن تعريف الجباية العادية من أنها تلك الإجراءات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب والرسوم. (1)

ب - **الجباية البترولية**: يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها : إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرضي التي هي ملك للدولة . ويمكن تقسيم الضرائب البترولية إلى:

➤ **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث** : تفرض على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، وتميز ضريبتين: ضريبة حق الدخول ضريبة حق الإيجار.

➤ **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال** : ونجد الضرائب التالية : ضريبة حق الدخول في الإنتاج الإتاوة الضريبية على الدخل حق الإيجار في مرحلة الاستغلال. (2)

الفرع الثاني: النظام الجبائي وإصلاحه

النظام الضريبي هو مجموعة القواعد الفنية والقانونية ، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل. (3)

أولاً: تعريف الإصلاح الضريبي

يمكن تعريف الإصلاح الضريبي على أنه : «مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يغني الإصلاح بأي حال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، فهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها و تنفيذها عبر فترة زمنية طويلة». (4)

(1) ياسر صالح الفريجات: المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18-19.

(2) مجدي محمد شهاب: الإقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 117.

(3) سمير بن عمور : إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد، حلب البليلة، فيفري 2006، ص ص 60-63.

(4) سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي : النظم الضريبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، بدون سنة النشر،

ثانيا: مراحل الإصلاح الضريبي

يتم تطبيق الإصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان ، باحترام مجموعة من الخطوات والإجراءات الممكنة تقييمها في مجموعة من المراحل على النحو التالي: (1)

1- القيام بالتشخيص الضريبي: و هذا ب

- تحليل الوضعية القائمة على الإصلاحات.

- تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية من خلال:

- تقدير هوامش الربح الحقيقية بالنسبة لكل قطاع و هذا بالتميز بين مختلف الأعوان المكونة لكل قطاع.
- تحديد الضغط الضريبي الحالي.
- تقدير العلاقة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط الموجود أخذا بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش تنافسية القطاع و مساهمته في الناتج المحلي الخام.
- تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

2- اقتراح الإصلاح الضريبي: ويكون ذلك ب

- تحديد التدابير القابلة للتنفيذ و لا بد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ .
- وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية، بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرامج أو المخطط الشفوي للبلاد، وهذا الضمان انسجام الأهداف الاقتصادية والوطنية، ولهذا لا بد من تكوين مجموعة (فريق أشخاص) مكلفين بإعداد السياسة الضريبية للبلاد.
- مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها.

3- تطبيق الإصلاح الضريبي: وهذا عن طريق:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة
- نشر وإعلان آثار الإصلاح
- تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق.

(1) عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص249.

المطلب الثاني: حدود الجباية في تغطية العجز

رغم الدور المميز الذي اكسبه الجباية كوسيلة مالية تستخدمها الدولة للتأثير في الحيلة المالية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يواجه صعوبات قد تكون عائق أمام سياسات الدولة ، وتمكن هذه الصعوبات في عاملين أساسيين هما عامل الإنفاق وعامل الإدارة.

ومن هذا سوف نحاول تبين ما سبق ذكره، وذلك بالتطرق إلى صعوبات التحكم في الإنفاق أو عراقيل السيطرة على الإنفاق في الفرع الأول، وكذلك ما يجب مراعاته من أجل الوصول إلى إدارة جباية فعالة، تتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة وذلك في الفرع الثاني .

الفرع الأول: صعوبات التحكم في الإنفاق

تعمل الدولة على الضغط في حجم النفقات كوسيلة ولو مؤقتا، حتى تتمكن من العمل على جعل الإيرادات كافية لتغطية أوجه الإنفاق العامة للدولة ، نظرا لتعدد هذه الأخيرة وتزايدها وفي حالة حدوث عجز في الميزانية ، يرجع ذلك إلى ظاهرة الزيادة في الإنفاق العام، مما يؤدي بالدولة إلى التحكم في ضبطها ووضع جدول لها .

أولا: ظاهرة زيادة النفقات العامة

عبر الاقتصادي الألماني "أودلف فانجر" عن ظاهرة ازدياد النفقات العامة بقانونه المصرفي ، الذي أثبت أن كل الأمم السائرة في طريق التطور يزداد نشاطها المالي العام ازديادا مضطرا من حيث الكم والكيف بنسبة أكبر من نسبة تعداد السكان ، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة مطردة في نسبة الإنفاق العام إلى الدخل القومي بسبب التقدم الصناعي وما رافقه من ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الحاجات العامة التي تسعى الدولة إتباعها⁽¹⁾،ومنه يمكن تمييز الزيادة في النفقات العامة بين أسباب ظاهرة وأسباب حقيقية .

1- الأسباب الظاهرية:

يمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

(1) عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص ص 253، 254.

- أ. **رفع الدعم:** إن إجراء عملية رفع الدعم على الأسعار بغية تحريرها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار للسلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية ، ونظرا لما يترتب على هذا الإجراء من اختلالات اجتماعية تعمد الدولة على التكفل بالطبقات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف .
- ب. **زيادة النمو الديموغرافي:** إن هذه المشكلة تتفاقم في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مستمر والزيادة السكانية تغير الزيادة في النفقات العامة، لأن الدولة عليها أن تلبي احتياجات مواطنيها من أمن، تنمية، و تعليم... الخ.⁽¹⁾
- ج. **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** ويعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحد وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود، والتي تعني الزيادة في المبالغ المخصصة للإنفاق العام إذن هناك علاقة ما بين قيمة النقود والنفقات العامة .
- د. **اختلاف طرق الحسابات القومية:** وجب إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، باستخدام ما يطلق عليه بطريقة الموازنة الإجمالية، وفي بعض الدول تدخل هناك بعض البنود الجديدة للإيرادات والنفقات دون أن يتغير الحجم الحقيقي للإنفاق العام.⁽²⁾

2- الأسباب الحقيقية: تتمثل فيما يلي:

- أ. **أسباب اقتصادية:** وتقف وراء ظاهرة ازدياد الإنفاق العام في المجتمعات الحديثة أهمها:
- تطور الدخل القومي.
 - تطور دور دولة مع تطور الفكر السياسي الاقتصادي.
- ب. **أسباب عسكرية:** إذن كثرة الحروب تؤدي إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق، وكما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة ولها أسباب ونتائج سياسية واقتصادية وإستراتيجية.
- ج. **أسباب إدارية:** إن تعدد وظائف الدولة خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بهذه المهام يؤدي إلى الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة.

(1) قحطان السوقي: والاقتصادي المالية العامة، دار الطلاب للدراسات والترجمة والنشر، 1989، ص 314.

(2) طارق الحاج: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 136.

د. أسباب سياسية: يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الفلسفة السياسية سواء في الداخل أو نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة ، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي. (1)

هـ. أسباب اجتماعية: إن تعدد الاجتماعية وتجدها ووجود التباين الطبقي بين الفئات الاجتماعية ، أوجب على الدولة التكفل بالمتطلبات الاجتماعية للفئات داخل مدخل الضعف .

و. أسباب مالية: إن لجوء الدولة إلى القروض والإصدار النقدي لتغطية عجز ميزانيتها يساهم بشكل كبير في زيادة حجم الإنفاق، فالقروض ولد قدرة شرائية كبيرة في صفوف الأفراد، و الإصدار النقدي يولد كتلة نقدية زائدة لا تجدها مقابل في السوق.

الفرع الثاني: الإدارة الجبائية الفعالة

لكي يستطيع الجباية أن تؤدي أهدافها وخاصة الهدف التمويلي ، يجب بطبيعة الحال أن تتوفر لدى الإدارة كال الإمكانيات الضرورية ، وأن توفر أفضل الطرق وأحسن الأساليب سواء في الربط والتحصيل ، لكن الإدارة الجبائية تعاني من التسبب واللامبالاة ، بالإضافة إلى النقص الفادح في الإمكانيات المادية الضرورية. ولقد فرضت على الإدارة الجبائية أن تأخذ المكانة الرائدة والمنوطة بها في الاقتصاد ، وذلك بتحسين إمكانياتها ووسائلها. (2)

أولاً: الوسائل البشرية

أدت الحاجات المتزايدة للدولة إلى تزايد في حجم إيراداتها مما أصبح من الضروري تطور النظام الجبائي واقتباس فنون ضريبة متقدمة وإدخال ضرائب جديدة ، وكذا إخضاع عدد أكبر من الأنشطة والقطاعات للاقتطاعات الجبائية، والكفاءة ليست وحدها التي تمثل الضعف الذي تعاني منه الإدارة الجبائية وإنما للجانب الكمي دوره في ذلك، وهذا مقارنة بعدد المفتشيات والمديريات الموجودة بالعدد الهائل من الأنشطة الممارسة .

ثانياً: الوسائل المادية

(1) حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 24.

(2) لجلط محمد: دور الجباية في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة وتنمية للاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي بالمدسة، دفعة 2007، ص 59.

من البديهي أن توفر جهاز إداري قادر على القيام بمهامه على أحسن وجه يفرض إضافة إلى تحسين الإمكانيات البشرية توفير الوسائل المادية ، حيث أن السير العادي للمصالح الجبائية على كل المستويات يحتم التغيير يزود التدعيم بالوسائل ، فإن تسيير مرافق ومصالح الإدارة الجبائية يتطلب وسائل حديثة تؤدي إلى رفع مستوى الخدمات، وهذا ما نلاحظه في مختلف المصالح الجبائية في بلادنا والمتمثلة في:

1. وسائل النقل: تتطلب طبيعة العمل للمصالح الجبائية الحركة الدائمة، لذلك يوجد بالضرورة توفير وسيلة للنقل خاصة إذا تعلق الأمر بمكان بعيد عن المصالح الجبائية، ولكن للأسف تبقى الإدارة الجبائية الأقل تجهيزا بوسائل النقل الآزمة لإكمال مهامها ، وهذا يعجز ألوان الضرائب لأداء مفاهيم نظرا للنقص الكبير لوسائل النقل. وهذه النقائص تؤثر سلبا في كثير من المرات على إمكانية إجراء حملات الرقابة لأنشطة تتواجد في مناطق معزولة.

2. المقررات الإدارية: إن الإدارة الجبائية تملك مقررات لا تتماشى مع الوقت الرهان؛ أي غير كافية ول تتجاوز مع احتياجات المصالح الجبائية . هذا النقص يؤثر سلبا على مردودية الإدارة ، وعلى هذا وجب الإسراع في اتخاذ إجراءات عاجلة لحل مثل هذه المشاكل ، من خلال تجديد هذه المقررات والشروع في تشييد أو بناء منشآت إدارية جديدة تحسن ظروف العمل.

3. اللوازم والتجهيزات: إضافة إلى توفير الوسائل السابقة فإن من الضروري توفير اللوازم والتجهيزات ، من أجل تسيير ومتابعة جيدة لملفات المكلفين المتزايدة سنويا ، وكذا تحليل وحصر المعلومات والمعطيات الخاصة بكل ملف في أوقات قياسية ضمانا لمصالح الخزينة العامة.

إن ما يميز هذه المعالجة تستلها في أكبر عدد من المعطيات والبيانات الخاصة بالمكلفين في ساحة صغيرة سهلة البرمجة والترتيب، موفرة للوقت من حيث الاطلاع واستقصاء المعلومات ، كما تفتح آفاق كبيرة تحول دون الكثير من التجاوزات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: فعالية الجباية البترولية والجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة :

تمثل الجباية عنصرا مهما في الإيرادات العامة في الجزائر، والمتمثلة أساسا في الجباية العادية والجبائية البترولية، لذا سنحاول معرفة مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة.

الفرع الأول: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العمدة للدولة

(1) لجلط محمد: مرجع سبق ذكره، ص 64.

عرفت الجباية البترولية مجموعة من الإصلاحات الهامة تجسدت في التعديلات الصادرة في الأمرين:

07-05 والقانون 01-13.

ورغم مرور أكثر من عقدين من الإصلاحات الضريبية والتي كان أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة مازالت مهيمنة على هيكل الإيرادات الضريبية العامة للدولة. فقد تجاوزت حصيلة الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات معدل 50% باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاضا في حصيلة الجباية البترولية من جهة. كما نلاحظ أن السمة الغالبة هي تطور حصيلة الجباية البترولية من سنة لأخرى مع بعض الاستثناءات بسبب عوامل داخلية وخارجية، فالعوامل الخارجية تتمثل في تقلب أسعار البترول فارتفع حصيلة الجباية البترولية في سنة 2005 وصل إلى 54,64 دولار أما في سنة 2008 فقد وصل إلى 98,76 دولار، في حين ارتفع سعر الخام الجزائري بأكثر من 32 دولار في 2011 ليلغ 112,92 دولار، كذلك الحال بالنسبة إلى الانخفاض في حصيلة الجباية البترولية. فمرده الانخفاض في السعر، حيث انخفض السعر سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية ليصل إلى 62.35 دولار مقارنة بـ98,96 دولار سنة 2008.⁽¹⁾

إن الميزانية العامة للدولة تعرف سنويا عجزا كبيرا باستثناء سنة 2001 و 2002، وهذا بنسبة وصلت إلى 46.11% من مجموع النفقات العامة وهو ما يؤثر على أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل النفقات العامة، فجزء كبير من هذه النفقات يتم تغطيتها عن طريق هذا الصندوق ، التي تشكل الجباية البترولية أهم موارده وقد شهدت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث تطورت بأكثر من 05 أضعاف وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات التسيير بسبب ارتفاع الأجور وكذا ارتفاع نفقات التجهيز، وذلك بسبب الاعتمادات الضخمة المخصصة لبرامج الاستثمارات العمومية سنة 2014.

إن ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية الأعباء العامة للدول بوضوح على الفشل في تحقيق أحد أهم الأهداف المعانة للإصلاح الضريبي والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.⁽²⁾

(1) هندي كريم: الجباية البترولية وأهميتها في الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 12.

(2) عفيف عبد الحميد : فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001_2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014، ص 53.

ويمكن توضيح مدى مساهمة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العمومية

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنة	مجموع الإيرادات	الجبابة البترولية	نسبة جباية بتولية من إجمالي إيرادات
2005	1635830	899000	54.95
2006	1667920	916000	54.91
2007	1802616	973000	53.97
2008	192400	971200	50.42
2009	2786600	1628500	58.44
2010	3081500	1835800	59.58
2011	2992400	1472400	49.2
2012	3455650	1561600	45.18
2013	3820000	1615900	42.3
2014	4218180	1577730	37.4
2015	4684650	1722940	36.77

المصدر: قوانين المالية للسنوات. 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية في تزايد مستمر خلال هذه الفترة و هذا راجع لإرتفاع أسعار البترول لكن هذه السنة كانت متذبذبة والسبب في ذلك هو حدوث أزمة 2008 التي أثرت على أسعار البترول وانخفضت مما أدى إلى انخفاض نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة من 54% إلى 50%، وبلي ذلك الانخفاض في أسعار البترول في الآونة الأخيرة التي أثرت على نسبة الجباية البترولية حيث وصلت نسبة تمويل الجباية البترولية إلى 36% في سنة 2015.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة

للقوف أكثر على تطور الحصيلة الفعلية للجباية العادية وجب علينا تحليل بنية هذه الحصيلة لمعرفة أكثر الضرائب تحقيقا للإيرادات:

أولاً: حواصل الضرائب على الدخل والأرباح

الملاحظ ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح سنويا هذا ما توضحه مختلف النسب المحصلة عليها، لترفع بذلك نسبة مساهمتها في إجمالي إيرادات الجباية العادية، ويرجع هذا الارتفاع في إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح المتكونة أساسا من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إلى زيادة حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي (فئة الأجور والمرتبات).

ورغم الزيادة في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح، إلا أنها لا تزال غير كافية، إضافة كون هذا النوع من الضرائب يفترض أنه بشكل واحد من أهم الموارد الثانية للميزانية العامة للدولة.⁽¹⁾

ثانياً: حصيلة الرسوم على السلع والخدمات

تبين لنا أن نسبة معتبرة من إيرادات الجباية العادية تتحقق عن طريق الرسوم على السلع والخدمات ويأتي في مقدمتها الرسم على القيمة المضافة، وقد شهدت هذه النسبة انخفاضا ابتداء من سنة 2006، وسبب هذا الانخفاض بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح، أما الارتفاع المسجل في حصيلة الرسوم على السلع والخدمات، مفرد الارتفاع الكبير المسجل في حجم الاستهلاك خلال السنوات الماضية، بفعل ارتفاع الإنفاق سواء العمومي أو الخاص. ما من شأنه زيادة حصيلة الرسم على القيمة المضافة على العمليات الداخلية، وارتفاع واردات الجزائر ومن تم ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة على الواردات.⁽²⁾

ثالثاً: حصيلة الرسوم الجمركية

تشكل الرسوم الجمركية مواردها ما من موارد الخزينة العمومية يشكل عام و الجباية العادية بشكل

(1) عفيف عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 166.

(2) المرجع نفسه، ص 177.

خاص لكن نسبتها انخفضت في السنوات بعد 2005، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة حول كيفية تعويض هذه الإيرادات العامة في ظل عمليات التفكيك الجارية.

رغم التطور في حصيللة الرسوم الجمركية إلا أنها لن تتجاوز 15% سنة 2017، كحصيللة متوقعة من إجمالي إيرادات الجباية العادية حسب ما تشير إليه تقديرات صندوق النقد الدولي .

رابعاً: حواصل التسجيل والطابع

تبقى حواصل التسجيل والطابع ضئيلة رغم أنها تمس جوانب عديدة من مختلف المعاملات، ورغم التطور الملموس في إيرادات التسجيل والطابع من سنة لأخرى، إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في إجمالي حصيللة الجباية العادية، فرغم أنها تمس العديد من المعاملات إلا أن تطور إيراداتها لا يزال ضئيلاً، و يرجع هذا أساساً إلى اتساع حجم السوق الموازية. (1)

ونظر للأزمات المالية المتتالية وانهايار أسعار البترول، نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العمة ارتفاع من سنة لأخرى وهذا ما سنلمسه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (16): مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية العادية	نسبة الجباية العادية من إجمالي إيرادات
2005	1635830	736830	45.4
2006	1667920	751920	45.08
2007	1802616	829616	46.02
2008	1924000	953800	49.57
2009	2786600	1158100	41.55
2010	3081500	1245700	40.42
2011	2992400	1520000	50.79
2012	3455650	1894050	54.81
2013	3820000	2204100	57.69
2014	4218180	2640450	62.59
2015	4684650	2961710	63.22

(1) عفيف عبد المجيد : مرجع سبق ذكره ص 177.

المصدر: قوانين المالية للسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية العادية لإيرادات الميزانية ترتفع من سنة لأخرى بنسب متفاوتة، حيث نجد أنها في سنة 2005 لم تكن تمثل سوى 45% لترتفع سنة 2015 إلى ما يقارب 64% وهذا راجع إلى الانهيارات والانخفاضات المتتالية لأسعار البترول ، ابتداء من أزمة الرهن العقاري سنة 2008 إلى غاية أزمة انهيار أسعار البترول التي شهدتها منظمة الأوبك مع أواخر سنة 2014، وهذا ما يوجب على الدولة البحث عن مصادر للإيرادات ماعدا الجباية البترولية من أجل تفادي الوقوع في أزمة 1986.

المبحث الثالث: بدائل قطاع المحروقات في الجزائر

تعد الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وباعتبار أن إيرادات هذه الأخيرة تتميز بتذبذب، كان على الجزائر أن تفكر في إيجاد بدائل أخرى ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا أن الحل يكمن في إعطاء أولوية لقطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والطاقات المتجددة كاختيارات إستراتيجية تكون بديلة لقطاع المحروقات.

المطلب الأول: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي الجزائرية في التنمية

أولاً: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه: قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع الدخل الفردي. أما الاكتفاء الذاتي فهو: سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع كان على الجزائر أن تتبنى إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

(1) قرومي حميد ومعزز زكية : دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية، 29/28 أكتوبر، 2014، ص 59.

الجدول رقم (17): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012) الوحدة (ألف طن).

2012	2011	2010	2009-2005	السلع الغذائية
3432.23	2554.93	2952.70	2330.69	القمح
1551.72	1104.21	1503.90	1209.20	الشعير
1.75	0.58	0.36	1.37	الذرة الشامية
84.29	78.82	72032	51.35	البقوليات
284.01	417.99	175.31	218.82	الزيتون
10402.32	9569.24	8640.42	5401.52	الخضر
3067.38	2983.42	2705.39	2088.19	الفواكه

المصدر: مزريق عاشور واعميش عائشة: الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر، 2014، ص 430.

إن متطلبات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية ، وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار . وهذا ما يستوجب الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز.⁽¹⁾

ثانيا : مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (18): مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الإنتاج المحلي الإجمالي

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي		
2011	2010	2009	2011	2010	2009
442.43	382.61	365.25	16110.62	13644.41	12820.26

المصدر: محمد ببور وسمية بوخاري.

(1) مزريق عاشور واعميش عائشة : الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28/29 أكتوبر، 2014، ص 431.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2011 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي التي ترجع الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة ، وإلى ارتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار .

الفرع الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف الموجودة بسبب عدة مشاكل من بينها: (1)

أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- التقليل العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحات كبيرة من أجل الأراضي الزراعية.
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة وذلك بسبب انتشار تفكك الملكيات والحيازات، مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- التصحر.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- نقص العمالة الزراعية المدربة : على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة بالسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة. (2)
- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم لإطارات متكونة.
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: ويعد هذا المشكل القاسم المشترك الأكبر للدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية.

ثالثا: مشاكل أخرى

هناك مشاكل أخرى من بينها:

(1) فوزي غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 253.

(2) المرجع نفسه، ص ص 254-257.

- **مشاكل التسويق:** وهي عبارة عن انتقال السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها ، وهناك عدة مشاكل تمول دون وصوله إلى المستوى المطلوب.
- **مشاكل تتعلق بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.
- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على الإمكانيات البشرية والفنية لكنها ليست مستقلة.

الفرع الثالث: الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ يمكن له أن يصبح مورد رؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال:

- ❖ تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.
- ❖ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض.
- ❖ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم ، مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل، التسويق، التخزين وإلغاء الاحتكار. (1)
- ❖ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحرير دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أضر سلبا على هذه الأخيرة.
- ❖ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ، وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض.
- ❖ تبني إستراتيجية واضحة للتصدير: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير، ومن أهم المحاصيل الزراعية للتصدير: التمور، الحمضيات، البطاطا، الفلين .

(1) باشي أحمد: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، (العدد 2)، جامعة الجزائر، 2003، ص 109.

❖ نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة: إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة على أساس تعاونية من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما يؤدي إلى زيادة القيمة المصنعة للإنتاج الزراعي، مما يعمل على تخفيض الواردات. (1)

❖ دعم القطاع الزراعي: يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية حيث تساهم بـ 12% من الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشيطة، إلا أن الجزائر لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي خصص له 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الزراعية بقيمة قدرها 419000 هكتار.

وفي الأخير يمكن القول بأن القطاع الزراعي هو أنسب بديل لقطاع المحروقات .

المطلب الثاني: القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة و التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية، وعلى ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المرجع الرئيسي للسياسة السياحية للجزائر أفاق 2025 .

الفرع الأول: واقع قطاع السياحة في الجزائر

أولا: الإمكانيات الطبيعية

تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فمجال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى المعالم السياحية والأثرية التي تمتلكها الجزائر طول يتجاوز 2000 كلم، فالجزائر البلد القارة التي تتربع على مساحة 2381741 تتوفر على كل أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطل الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط، وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة.

(1) رواينية كمال: تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 11)، جامعة بسكرة، ماي

وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين. (1)

إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهلية والتي تملأ أرضية باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأرض الموجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900متر، وتتحدر السهول العليا للسلاسل الجبلية الأطلسية من 100 إلى 600 متر من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة بالأوراس هي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328 م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالة خديجة بارتفاع 2308 م، جبال العمور 1930م جبال أولاد نايل 1600 م. (2)

كما يستمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء والجمال والنخيل التي تعطي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية، والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف. (3)

كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جمالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات كتلة الأتاكور بارتفاع قدره 2918م، وهي أعلى قمة في الجزائر، وتحتوي صخورها على بقايا حيوانات ونباتات تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجيا القديمة، تعود إلى أكثر من مئة آلاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيل، ويشهد على ذلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في هذا المتحف التاريخي والطبيعي. (4)

كما تتوفر الجزائر على سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث تتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، وأغلبها قابلة للاستغلال كالمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

(1) وحيد خير الدين: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و إستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة، مذكرة ماستر جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2012، ص 250.

(2) الدليل الاقتصادي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1987، ص 13.

(3) صليحة عشي، الآراء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2011، ص 54.

(4) وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 250.

ثانيا: الإمكانيات المادية

رغم الإمكانيات المادية التي تمتلكها الجزائر في قطاع السياحة إلا أنها تبقى ضعيفة للغاية ولا ترقى للمستوى المطلوب، وخاصة إذا ما قورنت بما يملكه جيراننا التونسية والمغربية، وهذا ما يجعل القدرة الإستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات للسياح جد منخفضة. وتبقى طاقات الإيواء و نوعية الوحدات الفندقية وجودة خدماتها المقدمة أحد أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقدم القطاع في بلد معين، وح سرب إحصائيات صادر عن وزارة السياحة فإن عدد الأسرة حقق قفزة نوعية خلال 2010-2011 حيث بلغ عدد الأسرة 92377 سرير و 93073 سرير على التوالي؛ أي زيادة بلغت 5994 سرير في سنة 2010 عن سنة 2009، وبلغت 6690 عام 2011، مقارنة بنسبة 2009 وهو تطور لا بأس به.

أما إمكانيات الجزائر من الفنادق شهدت نمو بطيئا جدا، حيث ارتفع عدد الفنادق الإجمالي، وخلال الفترة من 2005-2009 من 1105 فندق إلى 1151 فندق، أي بزيادة قدرها 46 فندق خلال 5 سنوات أي بسنة 9 فنادق سنويا وهو عدد ضئيل جدا، وهذا يدل على أن وتيرة التنمية السياحية في البلاد تكون متوقفة، وما يؤكد هذا هو عدد الفنادق في الجزائر الذي لو يتجاوز 1151 فندق عام 2009، وفي مختلف تصنيفات الفنادق مجتمعة وبما يكفي الفنادق الغير مضيقة.⁽¹⁾

الجدول رقم (19): توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر 2005 - 2009

2009	2008	2007	2006	2005	
13	13	13	13	13	فنادق درجة اولى 05 نجوم
57	53	54	54	23	فنادق درجة اولى 04 نجوم
152	142	154	147	76	فنادق درجة اولى 03 نجوم
148	160	157	155	69	فنادق درجة اولى 02 نجوم
101	99	97	97	57	فنادق من الدرجة الخامسة نجمة واحدة
680	680	674	670	867	فنادق من الدرجة السادسة (بدون نجمة)

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء - ONS - عن وزارة السياحة، ص 01.

⁽¹⁾ وزارة السياحة: إحصائيات 2010 - 2011.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن الفنادق من الدرجة السادسة والتي بدون نجمة أي بدون تصنيف ؛ تستحوذ على حصة الأسد من مجمل الفنادق التي تملكها الجزائر، حيث أنه كانت تستحوذ على 78% من مجمل الفنادق سنة 2005، وانخفضت فيما بعد هذه السنة 59% خلال السنوات من 2006 إلى 2009.⁽¹⁾ ورغم هذا الانخفاض إلا أنها بقيت تسيطر على قطاع الفنادق الجزائرية، ونحن نعلم كل العلم بأن هذا النوع من الفنادق لا يقدم خدمات في مستوى تطلعات الزبون، وتستحوذ الفنادق ذات نجمة واحدة وذوات النجمتين مجتمعتين (الفنادق المصنفة من الدرجة الخامسة والدرجة الرابعة)، على نسبة لا تقل عن 22% خلال السنوات 2006 - 2009، و تبقى الفنادق ذات 3 و 4 نجوم لا تستحوذ إلا على نسبة 1% من مجموع الطاقة الفندقية الوطنية.

الفرع الثاني: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

إن الجزائر تعمل أكثر من أي وقت مضى مت أجل تنمية السياحة الوطنية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية في العالم، وبالتالي العمل على جعل الجزائر مقصد سياحي عالمي، خاصة وأن القطاع السياحي الوطني يملك ما يجعله قادر على تحقيق أكثر من الأهداف المنتظرة. ولتحقيق وتفعيل عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر ، قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للهيئة السياحية لأفاق عام 2025 وهذا ما نتطرق له في دراستنا هذه.

أولاً: تعريف التخطيط التوجيهي للهيئة السياحية (م. ت. ن. س 2025 SDAT)

هو مخطط تم إعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 هجري الموافق ل 9 جولية 2009، يحدد إجراءات تشغيل وتكوين اللجنة المركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية للتنمية السياحية.⁽²⁾

ثانياً: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية (SDAT 2025)

تمثل أهداف المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسية هي :

1- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي : من خلال تنمية القطاع السياحي ليكون قطاع بديل للمحروقات، عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات والميزان التجاري، الناتج

⁽¹⁾وزارة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 256.

⁽²⁾ Journal Official De La R2 Publique Algerienne : De Mocrallque Et Populaire N 65 Du Dimanche 22 Novembre

1427 Correspondt Ou 15 Octobre 2006. Page 25

المحلي الإجمالي..... الخ , بالإضافة إلى إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة سياحية بامتياز ، وهذا قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة و بصورة أساسية في اقتصاد العام للبلاد. (1)

2- **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى:** (الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعات، الخدمات، الصناعة التقليدية): هذا من خلال النظر إلى السياحة في إطار مقارنة مقارنة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) ، وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب) ، إضافة إلى الاستجمام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى.

3- **التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة :** وهذا باعتبار انه هناك اثر متبادل بين السياحة والبيئة الصالحة من أهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة و تلوثها يؤدي إلى تدهور النشاط السياحي. (2)

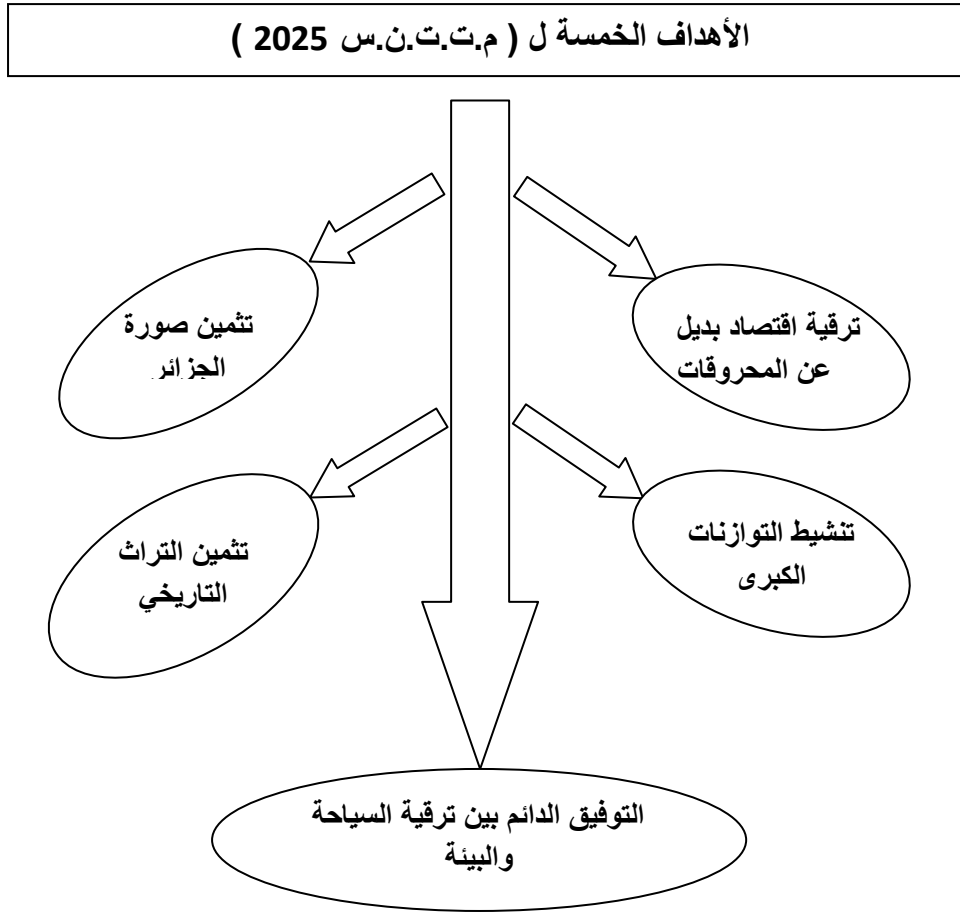
4- **تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري :** هذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة، هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

5- **التحسين الدائم لصورة الجزائر :** هذا من خلال إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائري بصفة خاصة، ضمن آفاق جعل منها سوق هامة وليست ثانوية. والشكل التالي يوضح الأهداف الخمسة للخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) .

(1) المخطط التوجيهي للتنمية السياحية ، الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الأقاليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص 4 .

(2) أحمد فوزي مولوخية: التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 123.

الشكل رقم (01): الأهداف الخمسة للخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) .



المصدر: المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (م.ت.ت.ن.س 2025): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية وزارة التهيئة الإقلمية البيئية والسياحة 2008، ص 24.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر

إن مستوى التقدم الحاصل في التكنولوجيات وتقنيات الطاقة المتجددة يجعلها قابلة للاستخدام سواء في النظم الصغيرة التي تؤمن الإعدادات المحلية والمناطق النائية، أو في النظم المركزية للاستخدام الحراري في الصناعة وغيرها، بالإضافة إلى تضم توليد الكهرباء، مما جعلها تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل لقطاع المحروقات .

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وبذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد تحت

الأرض، بتعبير آخر هي عبارة على مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها واستخدامها لا ينتج أي تلوث للبيئة في طاقات نظيفة، و نجد مثلا الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ،الماء، الحرارة، لا ينتج عن استخدامها أي تلوث. (1)

الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر

أولا: انعكاسات على توفير مناصب الشغل في الجزائر

يعتبر تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة ضروريا بالنظر إلى تحقيق لمبدأ خلق المزيد من مناصب شغل والتخفيف من حد البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاد يعتمد في مداخله وإيراداته على المحروقات بنسبي 98% أي انخفاض نسبة المؤسسات الصناعية، والمنشأة التي تعمل في إطار التعاملات الصناعية والمبادلات بين المتعاملين وفي هذا الصدد كشفت المصادر المختصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر على إقامة مصنع لإنتاج الطاقة البديلة في نهاية عام 2009 بمستغانم في خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحق في التصدير، وهو ما يوفر في المرحلة الأولى 03 آلاف منصب شغل، بينما سيوفر الاستثمار في الطاقات المتجددة على المدى القصير حوالي 45 ألف منصب شغل بالجزائر. (2)

ثانيا: انعكاسات تطور الطاقات المتجددة العالمية على طلب الطاقة في الجزائر

ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة انعكاسات على مختلف جوانب الصناعة النفطية في الجزائر ، وهذا ما يشير لعدة معطيات حيث أنها أصبحت واقع لا يتراجع عنه، لكونها تحل جزءا مهما في سياسة الطاقة في الجزائر والعالم ككل، والتي بدورها يمكن أن تؤثر في أسعار النفط عن طريق الإخلال ، وربما في السنوات المقبلة وبدرجة كبيرة محل النفط والغاز في مجال النقل والكهرباء، وتمر تلك الطاقات حاليا في مرحلة مفترق الطرق، ففي الوقت الذي تقدم فيه المكومات بعض البلدان المستهلكة دعم وتشجيع لصناعة الطاقة المتجددة، فإن التوسع الكبير في إنتاجها بحاجة لتحديات كبيرة ولا يبعث بنفس الدرجة من التفاؤل ، حيث وصلت تقنيات الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء والحرارة إلى مراحل ناضجة ومستويات في المستقبل . إلا أنه لا يتوقع تزايد الطلب

(1) أبو شهاب المكي : الطاقات المتجددة المستدامة، متحصل عليه من:

Http : //Www.3tkn3net/Vb/T26579.Html. Consultée Le 16-05-2018 A 20 :30

(2) جريدة الجمهورية الجزائرية: يوم السبت، 9 أبريل 2011.

العالمي على الطاقة وفقا للسيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية 11429 مليون طن ، ما يكافئ في عام 2005 إلى 17721 مليون طن ما يكافئ 2030 أي بزيادة 6292 مليون طن مكافئ فقط، وستراجع حصة النفط والغاز من حصة الطلب على الطاقة وسيتم تعويض ذلك النقص بمصادر الطاقة المتنوعة. (1)

وعموما لا توجد مؤشرات بقرب حدوث اختراق تكنولوجي هائل يقلب الموازين رأسا على عقب، في صناعات الطاقات المتجددة، ينتج عن تقيض كبير في تكاليف و طلب الطاقات الجزائرية التي تعاني منها تلك الصناعة، والتي كانت السبب وراء الانتقادات ما يعني اضطرار تلك الصناعة إلى التعايش مع التقنيات الحالية بكل مأخذها خلال المستقبل حيث يتوقع زيادة مساهمة الطاقة المتجددة بنية متواضعة من 12,8% في عام 2003 إلى 13,2% في عام 2005 من إجمالي الطلب العالمي الأول في تلك الفترة، وتزايد مساهمة الوقود الحيوي في قطاع النقل من حوالي 11 في عام 2005 إلى 3% في عام 2030.

الفرع الثالث: الآفات المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

تتواجد الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية في الجزائر من الآن إلى غاية 2030، وسيكون 40% من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك من الأصول المجددة وبالفعل يصبو الجزائر لأن تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية اللتين ستكونان محركا لتطور اقتصادي مستدام.

أولا: نظرة شاملة عن الآفات المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر

أنه ومن المتوقع أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقة البديلة أفاق 2020، لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، والمورد الأهم والأكبر في الخزينة العمومية تتجاوز 96% حسب إحصائيات الصادرة في بنك الجزائر إما مركز الجائر الطاقوي فإنه من القدرة أن يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة. (2)

وتعتزم الجزائر على إنتاج أكثر من 30% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من الطاقات المتجددة أفاق 2050 في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده . حيث يقر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغا واط من الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغا واط توجه للسوق المحلية و 1000 ميغا واط للتصدير .

(1) علي رجب تطور : إنتاج النفط الغير تقليدية و انعكاساتها على الأقطار الأعضاء، العدد 125، 2008، ص 70.

(2) عبد الرحيم جعيد: الجزائر تستطيع أن تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية، متحصل عليه من:

كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36% من حاجتها بحلول عام 2040، وربما سيخفف هذا حاجتها من البترول إذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا ، وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، وهو الرهان الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة . (1)

ثانيا: برامج الطاقة المتجددة في الجزائر

يشمل البرنامج من الآن إلى غاية 2020 على إنجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة، ويكون إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 03 مراحل:

- المرحلة الأولى ما بين 2011 - 2013: وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية، لإختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.

- المرحلة الثانية ما بين 2014 - 2015: وسوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج.

- المرحلة الثالثة ما بين 2016 - 2020: وسوف تكون خاصة بالنشر على مستوى واسع.

هذه المراحل تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني، وتجميع للمعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة ، وفي نفس السياق سيقدر إنتاج الكهرباء ما بين 75 إلى 800 كيلو واط ساعي في سنة 2020. (2)

أما فيما يخص برنامج الطاقة المتجددة، بالمراحل التالية:

- في سنة 2014 يفوق تأسيس قدرة إجمالية تقدر ب 11ميغا واط.

- في أفاق 2015 سيتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغا واط.

- من الآن وإلى غاية 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغا واط بالسوق الوطني،

واحتتمال تصدير 200 ميغا واط.

(1) عبد الرحمان جعيد: مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) كرسي فيناك، ملتقى بعنوان: المسؤولية الأولى في دائرة الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية ، ملتقى آفاق الشراكة الجزائرية الألمانية، فندق الجزائر، 2011.

- من الآن وإلى غاية 2030 من المرتقب تأسيس قدرة إجمالية بقيمة 12000 ميغا واط للسوق الوطني، ومن المتحمل تصدير ما يقارب 1000 ميغا واط.

ملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع و مجالات الإنتاج والمتمثل كالتالي:

أ- تطوير مصادر الطاقة المتجددة:

❖ **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** تستند الإستراتيجية للجزائر على تسريع تطوير الطاقة الشمسية،

فالحكومة تخطط إلى إلحاق عدة مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغا واط من الآن إلى غاية 2020، وكذا إنتاج مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط، في الفترة ما بين 2021-2030⁽¹⁾.

❖ **الطاقة الشمسية الحرارية:** في المرحلة الممتدة بين 2016-2020: سيتم إنشاء وتشغيل 4 محطات

شمسية وحرارية مع التخزين بقدرة إجمالية تقدر بحوالي 1200 ميغا واط، ويتوقع في برنامج الفترة ما بين 2021 و 2030 إنشاء قدرة تقدر بحوالي 500 ميغا واط في السنة وهذا لغاية سنة 2023، ثم 600 ميغا واط في السنة لغاية 2030 .

❖ **طاقة الرياح:** يرتقب برنامج الطاقة المتجددة في المرحلة الأولى الممتد ما بين 2011 و 2013، وكذا

تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغا واط بأردار، إنجاز بين الفترة 2014-2015 مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحد منها ب 20 ميغا واط، وسوف يشرع في إجراء الدراسات لتحديد المواقع الملائمة لإنجاز المشاريع الأخرى في الفترة الممتدة ما بين 2026 و 2030 بقدرة تبلغ 1700 ميغا واط.

ب- تطوير القدرات الصناعية:

عملا على مرافقة وإنجاز برامج الطاقات المتجددة تعتمز الجزائر تقوية النسيج الصناعي، حتى يكون في

ظليعة التغيرات الإيجابية سواء على الصعيدين الصناعي والتقني، أو الصعيدين الهندسي والبحثي، كما أن

(1) أحمد مجازي: الطاقة الشمسية في الجزائر، 2010:

الجزائر عازمة على استثمار جميع الأقسام المبدعة وتطويرها محليا. (1)

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية: يرتقب في الفترة الممتدة ما بين 2011-2013 بلوغ نسبة 60% في إدماج الصناعة الجزائرية، وسيتم بلوغ هذا الهدف بفضل إنتاج مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بقدرة تعادل 190 ميغا واط في السنة، من طرف سونلغاز عبر شركتها الأوروبية الفرعية.

(1) الريح المحلية في الوطن العربي ،

<http://amjadbed.jerran.com/arachiv/2018.05/27839.html>

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل أردنا تسليط الضوء على أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر وبدائل قطاع المحروقات، ولقد توصلنا من خلال تناولنا لهذا الفصل إلى:

1- تعد الضريبة من الوسائل لتمويل العجز المتكرر في ميزانية الدولة، كون الضريبة من الوسائل التي من الممكن تحقيق الثبات.

2- مزال الهيكل الضريبي الجزائري يتميز ببنية ثنائية، الجباية البترولية والجباية العادية.

3- اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على المحروقات.

4- تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة في ميزانية الدولة.

5- القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للاستثمار فيه، فالجزائر تملك كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم.

6- تحاول الجزائر بدل جهود لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة ، خاصة وأن لها إمكانات هائلة بالأخص في الطاقة الشمسية، حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره اقتصاد رهين للتقلبات التي تحدث على مستوى السوق النفطية، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فمن بين المشاكل التي تعاني منها الدول عموما والجزائر خصوصا هي مشكلة عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب ندرة وشح وقلة الموارد التي تمول نفقاتها العامة، فأصبح من الضروري على الجزائر انتهاج سياسات اقتصادية محكمة لتخفيف العجز الذي تعاني منه وتغطية حجم الإنفاق العام المتزايد.

فمع تدهور أسعار البترول أواخر سنة 2014 راجعت الجزائر سياساتها الاقتصادية ، وأصبحت حذرة حيث قامت بإتباع سياسة تقشفية وذلك بترشيد الإنفاق العام ، بالإضافة إلى إصلاحات في السياسة الضريبية، فلجأت إلى زيادة الضرائب من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة.

كما قامت بالبحث عن استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على الثرة النفطية كالطاقات المتجددة وقطاعي الزراعة والسياحة ، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل مقومات النجاح في هذه الخيارات.

- نتائج اختبار الفرضيات:

أثناء الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في " ما مدى فعالية السياسات التي انتهجتها الجزائر في سد عجز الموازنة بعد انخفاض أسعار البترول في نهاية سنة 2014 ؟ وما تأثير هذه السياسات على الاقتصاد الوطني؟"

توصلنا إلى:

- ❖ عدم صحة الفرضية الأولى ؛ حيث أن الجزائر تعتمد في تمويل ميزانيتها العامة بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، التي مازالت مهيمنة على هيكل الإيرادات الضريبية للدولة فقد تجاوزت 50 بالمائة.
- ❖ صحة الفرضية الثانية ؛ التي تشير إلى أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة.

- ❖ عدم صحة الفرضية الثالثة ؛ فالإيرادات الضريبية تشكل مورد جد معتبر لتمويل الموازنة العامة للدولة، ولكن تبقى إيرادات الجباية البترولية تلعب الدور الرئيسي في تمويل الميزانية العامة.
- ❖ صحة الفرضية الرابعة ؛ فللجزائر بدائل اقتصادية لقطاع المحروقات كقطاعي الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة التي تملك الجزائر كل مقومات النجاح فيهم.

- نتائج الدراسة:

- ❖ تميزت الضرائب بتأثيرها الشديد في تمويل الموازنة العامة بسبب اعتماد الموازنة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية.
- ❖ اعتماد الجزائر كليا على قطاع المحروقات مما أدى بها إلى إهمالها لجوانب أخرى، كانت من الممكن أن تحدث بها قفزة نوعية في الاقتصاد ، خاصة القطاع الزراعي والقطاع السياحي والطاقات المتجددة.
- ❖ أدى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات إلى اعتماد الجزائر في تمويل ميزانيتها العامة على الجباية العادية.
- ❖ كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ترتبط ارتباطا شديدا بأسعار النفط.

- التوصيات والاقتراحات:

- ❖ لا بد من العمل على تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة ، من خلال القيام بإصلاحات جديّة في النظام الضريبي من خلال إعادة النظر في قوانين الضرائب.
- ❖ على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني ، عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط.
- ❖ إتباع سياسة تقييدية في مجال الإنفاق يساعد على تخفيض عجز الميزانية.
- ❖ تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية ، خاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس.

- آفاق الدراسة:

في نهاية دراستنا وبعدما قمنا بالتعرض إلى أساليب تمويل عجز الميزانية العامة ، فإن هناك بعض الجوانب لم نتطرق إليها في هذه الدراسة، كتشجيع الاستثمار الأجنبي، دور الضريبة في ضبط التضخم، والتي يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم أحمد عبد الله : المالية العامة والمالية العامة الإسلامية، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996.
- 2- إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة : مبادئ المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، دون سنة النشر.
- 3- أبو دوح ومحمد عمر: ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006.
- 4- أبو منصف: مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2004.
- 5- أحمد فوزي مولوخية: التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 6- المرسي السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت، لبنان، 2002.
- 7- المغربي وإبراهيم متولي حسن: الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 8- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 9- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 10- حسني خربوش وحسين يحيى: المالية العامة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- 11- حسين راتب يوسف ريان عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفاس، الأردن، 1999.
- 12- حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 13- حمدي بن محمد صالح: توازن الموازنة العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2013.

- 14- حميدة بوزيدة: **جباية المؤسسة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 15- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية : **أسس المالية العامة** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 16- رضا أحمد صديق: **أسس المالية العامة**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004.
- 17- رمزي زكي : **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث** ، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا.
- 18- زين العابدين ناصر : **علم المالية العامة والتشريع المالي** ، دار النهضة العربية القاهرة، دون سنة النشر.
- 19- زينب حسين عوض: **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003.
- 20- سعدون بو كبوس : **الاقتصاد الجزائري - محاولتان من أجل التنمية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
- 21- سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي : **النظم الضريبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- 22- سعيد عبد العزيز عثمان: **الاقتصاد العام**، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 23- سعيد عبد العزيز عثمان: **المالية العامة مدخل تحليل معاصر**، الدار الجامعية، 2008.
- 24- سعيد علي العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة** ، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 25- سليم سعداوي: **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية . آفاق ومعوقات الانضمام**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 26- طارق الحاج: **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009.
- 27- عادل أحمد حشيش: **أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 28- عادل أحمد حشيش: **أصول الفن المالي للاقتصاد العام - مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة -**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.

- 29- عادل فليح العلي : المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.
- 30- عايب وليد عبد الحميد : الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة النشر.
- 31- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي: الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 32- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 33- عبد الرزاق الفارس: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.
- 34- عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 35- عبد الكريم بركات: دراسة في الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، د ب ، دون سنة النشر.
- 36- عبد الله الشيخ محمود الطاهر: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى، مطابع جامعية الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1988.
- 37- عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد : اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004-2005.
- 39- علي العربي وعبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، دون سنة النشر.
- 40- علي زغدود: المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 41- علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 42- فاطمة السويسي: المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- 43- فليح حسن خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 44- فوزي عطوي: المالية العامة ، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- 45- قحطان السوقي: والاقتصادي المالية العامة، دار الطلاب للدراسات والترجمة والنشر، 1989.
- 46- كردودي صبرينة : تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي ، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
- 47- لحسن دردوري: سياسة الميزانية في عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 48- لعمارة جمال: أساسيات الموازنة العامة للدولة (المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 49- مجدي محمد شهاب: الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 50- محرزى محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة ، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر .
- 51- محمد الصغير ويسرى أبو العلاء: دار المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 52- محمد بالرابح: آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
- 53- محمد بلقاسم بهلول : سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 54- محمد جمال دنيبات: المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 55- محمد حلمي الطوابي: أثر السياسة المالية الشرعية لتحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
- 56- محمد حلمي مراد: المالية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 57- محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 58- محمد طاقة وهدى الغزاوي: اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 59- محمد عباس محرزى : اقتصاديات الجباية والضرائب ، الطبعة الرابعة : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- 60- محمدي محمد بن صالح: توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 61- محمود حسين الوادي، وزكرياء أحمد عزام : مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- 62- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 63- مصطفى محمد عبد الله وآخرون : الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- 64- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
- 65- نوزاد عبد الرحمان الهيني ومجيد عبد اللطيف الخشابي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004.
- 66- وليد عبد الحميد: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لاندماج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 67- ياسر صالح الفريجات: المحاسبة في علم الضرائب، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- 68- يسرى محمد أبو العلا : مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1996.
- 69- يونس أحمد البطريق وآخرون: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- 1- العباس بهناس : فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
- 2- بلخير قسوم : دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي ، مذكرة الماجستي في الاقتصاد، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2014.

- 3- بن نوار بومدين : **النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 4- بوعوبنة مولود : **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية (VAR)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 5- سامية نزالي: **التأهيل المصرفي للخصوصية -دراسة حالة الجزائر -** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقد ومالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
- 6- سمير بن عمور : **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد، حلب البليدة، 2006.
- 7- شعبان فرج: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 8- صبرينة بن عبدة، كريمة سليم : **علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(1999-2014)**، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
- 9- صليحة عشي : **الآراء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب** ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2011.
- 10- عبد الرزاق مولاي لخضر : **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.
- 10- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، الجزائر، 2004.
- 11- عفيف عبد الحميد : **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001_2012**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.
- 12- فوزية غربي: **الزراعة بين الاكتفاء والتبعية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

- 13- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 14- كيجل محمد وآخرون : استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015-2016.
- 15- لجلط محمد: دور الجباية في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة وتنمية للاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي بالمدرسة، 2007.
- 16- لطرش فاطمة، مبروك خديجة : أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام . دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2015)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي . جيجل، 2015-2016.
- 17- مراد زايد: دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 18- مرغاد لخضر: نظم التمويل المحلي-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2008.
- 19- مسعود درواسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر - 1990-2004، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 20- هندي كريم: الجباية البترولية وأهميتها في الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 21- وليد خالد يوسف الشايخي، وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي،- دراسة مقارنة-رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1410 هجري.
- 22- ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- 23- وحيد خير الدين : أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي وإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ، دراسة حالة ، مذكرة ماستر جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2012.

ثالثا: الملتقيات والندوات والمؤتمرات

- 1- خالد الميهاني : الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة ، ورقة عمل مقدمة لل ملتقى العربي الرابع الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، بيروت، 2008.
- 2- صالح مفتاح : تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 16-17 نوفمبر، 2004.
- 3- علي كساب: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25 - 28 ماي 2003.
- 4- قرومي حميد ومعزوز زكية : دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر، 2014.
- 5- كرسي فيناك، ملتقى آفاق الشراكة الجزائرية الألمانية، فندق الجزائر، 2011.
- 6- محمد عبد الحليم عمر : الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي ، ورقة مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، التي يعقدها المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب- التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، في الفترة 15-18 أكتوبر 2000، الإسكندرية.
- 7- مرزوق عاشور و أميش عائشة : الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر، 2014.
- 8- مريم شطيبي محمود: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: " أزمة الأسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أيام 14 ماي 2015، قسنطينة.

9- هزشي طارق، لباز الأمين : مداخلة بعنوان : " دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011.

رابعاً: الجرائد والمجلات

- 1- جريدة الجمهورية الجزائرية، يوم السبت 9 أبريل 2011.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : الأمر رقم 15 . 01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، العدد 40، 23 جويلية 2018.
- 3- باشي أحمد : القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث ، (العدد 2)، جامعة الجزائر، 2003.
- 4- بوشليط هاجر أميرة : إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016، جامعة الجزائر 3.
- 5 - حسن الحاج: عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، ماي 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 6- حسين عبد الكريم سلوم ومحمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64، جامعة المستنصرية، 2007/04/8.
- 7- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود: أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند اولحاج . البويرة الجزائر، العدد الخامس، 2017/06/05.
- 8- ربيع قرين، شراف عقون : استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة . الجزائر، العدد الخامس، 2017/04/30.
- 9- رواينية كمال : تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد11)، جامعة بسكرة، ماي 2007.
- 10- زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة : القطاع النفطي بين الواقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 9، 2011/04/27.

- 11- شليحي الطاهر : الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2016.
- 12- عصام بن الشيخ: قرار تأمين النفط الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2012.
- 13- علي رجب تطور : إنتاج النفط الغير تقليدية وانعكاساتها على الأقطار الأعضاء ، العدد 125، 2008.
- 14- وائل ابراهيم الراشد: العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995.
- 15- وفه فاطمة، بوفليح نبيل : انعكاسات الأزمة النفطية ل 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، العدد 11، 2007.

خامسا: التقارير

- 1- الدليل الاقتصادي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1987.
- 2- التقارير السنوية لبنك الجزائر : 2002، 2006، 2010، 2014.
- 3- المخطط التوجيهي للتنمية السياحية: الكتاب 1، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الأقاليم، البيئة والسياحة، جانفي 2008.
- 4- وزارة السياحة، إحصائيات 2010 - 2011.
- 5- تقارير بنك الجزائر سنوات 2010، 2013، 2015. *التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) (2016).
- 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2016.
- 7- صحيفة البلاد، انخفاض أسعار النفط، اجتماعيات الأوبك، على الرابط:
<http://ellbilad.net/article/detail?id:28054>
- 8- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.

سادسا: المعاجم

1- ابن منظور: لسان العرب، الطبعة الأولى، الجزء الرابع.

سابعا: المواقع الالكترونية

1- عبد العزيز وطبان : الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1930-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

-http/ www. entv. dz. / le 15 avril 2018/ a 21h

2- أبو شهاب المكي، الطاقات المتجددة المستدامة، متحصل عليه من:

Http : //www.3tkn3net/vb/t26579.html. consultée le 16-05-2018 à 20 :30

3- عمر عبد العزيز العاني: تمويل السياسة الشرعية في مواجهة عجز الموازنة، على الموقع الالكتروني ، www.alshaab.org، تاريخ الإطلاع 10-03-2018.

4- ناجي التوني : سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، جانفي 2003. بواسطة الموقع الإلكتروني :

<http://www.arabapi.org/delivery/develop-bardge13.pdf> /09-05-2018/a 16h

5- سميح مسعود: المعونات الدولية في خدمة أهداف التنمية: على الموقع الالكتروني:

<http://www.elaph.com/web/economics/2018/03/htm?sectionarcgive=economics#sthash.PKsf8Z7Y.dpuf>

6- عبد الرحيم جعيد: الجزائر تستطيع أن تصبح قوة عالمية في مجال الطاقة الشمسية، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http: www.DJAAIRESS.COM/ELAYEM/1017771.DATE 22-04-2018 h 20.00

7- أحمد مجازي، الطاقة الشمسية في الجزائر، 2010،

http : //amjadbed.jerran.com/arachiv/2018.05/27839.ml

8- الريح المحلية في الوطن العربي ،

<http://amjadbed.jerran.com/arachiv/2018.02/27839.html>

2- باللغة الأجنبية:

- 1- Hocine Benissad, **Algérie: Restructurations Et Réformes Economiques 1979-1993** , Opu Alger ,2018 .
- 2- Compagnie Française Des Pétroles (Algérie) , Et , Société Nationale De Recherche Et D'exploitation Des Pétroles En Algérie .
- 3- Journal Official De La R2 Publique Algerienne :De Mocrallque Et Populaire, N 65 Du Dimanche 22 Novembre 1427 ,Correspondt Ou 15 mars 2018.
- 4- Sonatrach: Rapport Annuel 2005.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

بعد انهيار أسعار المحروقات في أواخر سنة 2014 عرفت إيرادات الجباية البترولية تراجعاً في مساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر، لهذا سعت الدولة إلى اتباع العديد من الإجراءات والتدابير لتغطية هذا العجز من خلال سياسات التقشف، على الرغم من ذلك تبقى هذه السياسات كحل مؤقتة في ظل غياب الإرادة السياسية للاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإستراتيجية مثل: قطاعي السياحة والزراعة التي يمكن أن يحققا التنمية للاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

الكلمات المفتاحية: عجز الميزانية العامة، الاقتصاد الجزائري، بدائل قطاع المحروقات.

Résumé :

Après l'effondrement des prix des carburants fin 2014, les recettes des recettes pétrolières ont connu une baisse de leur contribution au financement du déficit budgétaire général de l'Algérie et l'État a cherché à mettre en place de nombreuses mesures et mesures pour combler ce déficit par des politiques d'austérité. Absence de volonté politique de prendre soin des secteurs économiques stratégiques tels que: les secteurs du tourisme et de l'agriculture qui peuvent réaliser le développement de l'économie algérienne, d'autant plus que l'Algérie a tous les éléments de réussite dans ces deux options.

Mots-clés:

déficit budgétaire, économie algérienne, alternatives au secteur des hydrocarbures